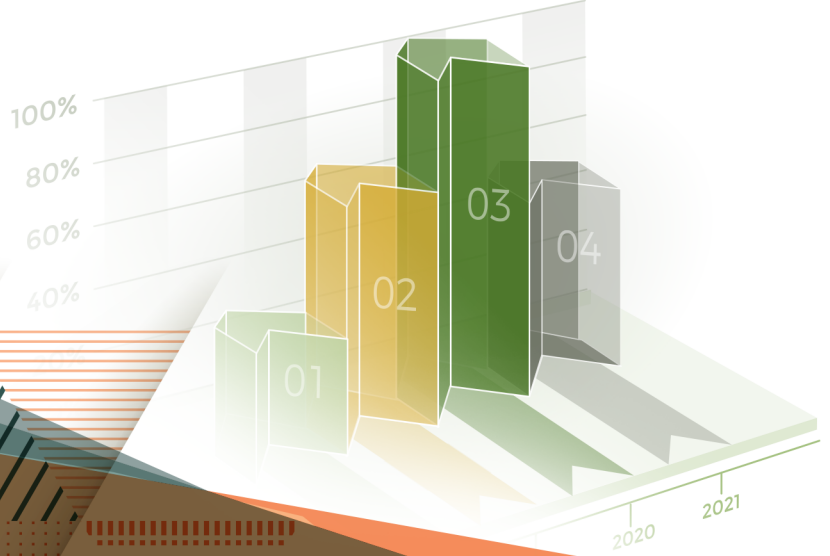




الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية
International Islamic Charity Organization



مؤشر بيئة العمل الخيري حول العالم

ومكانة دولة الكويت 2022

سلسلة عرض تقارير عالمية في العمل الخيري (4)

Global Philanthropy Environment Index 2022



إعداد

المركز العالمي لدراسات العمل الخيري
1443هـ / 2022م

The Global Philanthropy
Environment Index 2022

UJUMJI
Umm Al-Qura University
Faculty of Philanthropy



مؤشر بيئة العمل الخيري حول العالم

ومكانة دولة الكويت 2022

سلسلة عرض تقارير عالمية في العمل الخيري (4)

Global Philanthropy Environment Index 2022

إعداد

المركز العالمي لدراسات العمل الخيري

1443هـ / 2022م

ISBN: 978-9921-777-18-5

جميع الحقوق محفوظة للمركز

غير مسموح باستخدام المحتوى أو أي جزء منه بأي صورة من الصور قبل الحصول
على إذن خطي من المركز.

لا يتحمل المركز أي مسؤولية من أي نوع عن دقة المحتوى ووجهات النظر والنتائج
الواردة في منشوراته أو عن أي أضرار ناتجة عن استخدامها

للتواصل: research@iico.org

قائمة المحتويات

11	لمحة عن مؤشر بيئة العمل الخيري العالمي
12	التغييرات في مؤشر بيئة العمل الخيري العالمي بين 2018 و2022
13	ملخص تنفيذي
17	القسم الأول: مؤشر بيئة العمل الخيري: لمحة منهجية
19	مقدمة
19	أولاً: أسئلة مؤشر بيئة العمل الخيري
21	ثانياً: أهداف مؤشر بيئة العمل الخيري
21	ثالثاً: منهجية تنفيذ مؤشر بيئة العمل الخيري
23	رابعاً: ما الجديد الذي يقدمه تقرير عام 2022
23	خامساً: قياس بيئة العمل الخيري
25	القسم الثاني: دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على مؤشر بيئة العمل الخيري - قراءة في أهم النتائج
27	مقدمة
27	أولاً: البيئة العامة للعمل الخيري
28	ثانياً: العوامل الفرعية لبيئة العمل الخيري:
30	1. البيئة التنظيمية
31	2. الحوافز الضريبية
33	3. التدفقات الخيرية عبر الحدود
35	4. البيئة السياسية الداعمة للعمل الخيري
37	5. البيئة الاجتماعية - الثقافية الداعمة للعمل الخيري
39	6. البيئة الاقتصادية الداعمة للعمل الخيري
41	ثالثاً: دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على مستوى بيئة العمل الخيري العام
43	القسم الثالث: دولة الكويت على مؤشر بيئة العمل الخيري
45	أولاً: حقائق عن الإطار العام للعمل الخيري بالكويت
45	ثانياً: بيئة العمل الخيري في الكويت
46	1. إنشاء المنظمات الخيرية في الكويت:
46	· سهولة إنشاء المنظمات الخيرية
47	· حرية عمل المؤسسات الخيرية بدون تدخل حكومي
48	· مدى تحكم السلطة الحكومية في إغلاق وحل المنظمات الخيرية
49	2. الحوافز الضريبية في الكويت:
50	· مدى ملاءمة النظام الضريبي لتقديم التبرعات الخيرية
50	· مدى ملاءمة النظام الضريبي للمنظمات الخيرية لتلقي التبرعات الخيرية
50	3. التدفقات الخيرية عبر الحدود في الكويت:
51	· مدى ملاءمة البيئة التنظيمية القانونية لإرسال التبرعات عبر الحدود
52	· البيئة التنظيمية القانونية المنظمة لتلقي التبرعات عبر الحدود
53	4. البيئة السياسية للعمل الخيري في الكويت:

53	· مدى ملاءمة البيئة السياسية للأعمال الخيرية
55	· مدى مناسبة السياسات والممارسات العامة للأعمال الخيرية
56	· 5. البيئة الاقتصادية
56	· 6. البيئة الاجتماعية - الثقافية الداعمة للعمل الخيري في دولة الكويت
58	· ثالثاً: مستقبل العمل الخيري في الكويت
59	· رابعاً: الاستجابة الخيرية لوباء كوفيد - 19 (COVID-19):
59	· المجالات التي لعب فيها القطاع غير الربحي والعمل الخيري دوراً في الاستجابة لوباء كوفيد - 19 (COVID-19)
60	· الابتكار والاتجاهات الجديدة في القطاع غير الربحي والعمل الخيري المتعلق باستجابات وباء كوفيد - 19 (COVID-19)
60	· تأثير وباء كوفيد - 19 (COVID-19) على البيئة الخيرية
60	· التأثير المتوقع لوباء كوفيد - 19 (COVID-19) على البيئة الخيرية في عام 2021
61	· خامساً: الكويت: حقائق وأرقام:
61	· إجمالي المؤشر العام لدولة الكويت يبلغ (3.7) درجة
62	· البيئة الاقتصادية والبيئة الاجتماعية - الثقافية داخل دولة الكويت هما الأعلى على مستوى العوامل المكوّنة لبيئة العمل الخيري
63	· توصيات ختامية لتحسين بيئة العمل الخيرية في الكويت والمنطقة العربية
66	· المركز العالمي لدراسات العمل الخيري "Global Center for Philanthropy Studies GCPS"
67	· حول كلية الأعمال الخيرية في جامعة إنديانا "The Lilly Family School of Philanthropy"
68	· ملحق (1): استبيان مؤشر بيئة العمل الخيري
77	· قائمة المراجع

قائمة الأشكال

27	شكل رقم (1): إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على المؤشر الرئيسي لبيئة العمل الخيري
28	شكل رقم (2): درجات العوامل الفرعية في مؤشر بيئة العمل الخيري العالمي
29	شكل رقم (3): نسبة التغير في مؤشر بيئة العمل الخيري العالمي حسب العوامل الفرعية ما بين 2018 و2022
29	شكل رقم (4): التغير في درجات العوامل الفرعية على مستوى الدول في مؤشر بيئة العمل الخيري العالمي
30	شكل رقم (5): توزيع درجة مؤشر سهولة تشغيل المنظمات الخيرية حسب الإقليم
31	شكل رقم (6): نسبة التغير في درجات مؤشر سهولة تشغيل المنظمات الخيرية حسب الإقليم بين 2018 و2022
32	شكل رقم (7): توزيع درجات مؤشر الحوافز الضريبية حسب الإقليم
33	شكل رقم (8): نسبة التغير في درجة مؤشر الحوافز الضريبية على مستوى الأقاليم بين 2018 و2022
34	شكل رقم (9): توزيع درجات مؤشر التدفقات الخيرية عبر الحدود حسب الإقليم
35	شكل رقم (10): نسبة التغير في درجات التدفقات الخيرية عبر الحدود في 79 دولة حسب الإقليم بين 2018 و2022
36	شكل رقم (11): توزيع درجات مؤشر البيئة السياسية حسب الإقليم
37	شكل رقم (12): نسبة التغير في درجات البيئة السياسية في 79 دولة حسب الإقليم بين 2018 و2022
38	شكل رقم (13): توزيع درجات مؤشر البيئة الاجتماعية - الثقافية حسب الإقليم
39	شكل رقم (14): نسبة التغير في درجات البيئة الاجتماعية - الثقافية في 79 دولة حسب الإقليم بين 2018 و2022
40	شكل رقم (15): توزيع درجات مؤشر البيئة الاقتصادية حسب الإقليم
61	شكل رقم (16): الكويت على المؤشر الرئيسي لبيئة العمل الخيري
62	شكل رقم (17): الكويت على العوامل المكونة للمؤشر الرئيسي لبيئة العمل الخيري لعام 2022

قائمة الجداول

41	جدول رقم (1): ملخص درجات إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مؤشر بيئة العمل الخيري العالمي 2022
41	جدول رقم (2): دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على مؤشر بيئة العمل الخيري
46	جدول رقم (3): بيئة العمل الخيري في دولة الكويت

إدارة المركز

مشرف المركز

عبد الرحمن عبد العزيز المطوع

مدير المركز

د. رضا السيد العشماوي

فريق عمل الدراسة

د. سامر رضوان أبو رمان

الباحث الرئيس - مستشار المركز وباحث زائر بجامعة برينستون ومؤلف مشارك في المؤشر العالمي الصادر عن جامعة إنديانا الأمريكية.

أوس عيسى الشاهين

باحث مشارك في تقرير دولة الكويت.

د. سارة يحيى عبد المحسن

باحثة رئيسة - المركز العالمي لدراسات العمل الخيري.

صبري مصطفى الرمحي

باحث متعاون.

عبد الله محمد أبو زيد

منسق إداري.

لمحة عن مؤشر بيئة العمل الخيري العالمي

91 دولة تمت دراستهم في مؤشر بيئة العمل الخيري العالمي لعام 2022 يقيس المؤشر لعام 2022 البيئة المواتية للأعمال الخيرية في 91 دولة.

ستة عوامل هي مسار تقييم بيئة العمل الخيري العالمي يقيم مؤشر بيئة العمل الخيري العالمي لعام 2022 البيئة الخيرية من خلال ستة عوامل، باستخدام مقياس على درجات من 1 (الأقل ملاءمة) إلى 5 (الأكثر ملاءمة).

- سهولة تشغيل منظمة خيرية
- الحوافز الضريبية
- التدفقات الخيرية عبر الحدود
- البيئة السياسية
- البيئة الاقتصادية
- البيئة الاجتماعية - الثقافية

5/3 من الدول أفادت بمواتاة البيئة الخيرية 62% من الدول المشمولة في مؤشر بيئة العمل الخيري العالمي لعام 2022 أظهرت نتائجها أن البيئة الخيرية مواتية فيها (3.5 درجة أو أعلى).

3.63 متوسط الدرجة الإجمالية من بين العوامل الستة، سجّل عامل "سهولة تشغيل المنظمات الخيرية" أعلى متوسط عالمي بواقع (3.97) درجة في 2022، وسجلت البيئة الاقتصادية (3.46) أدنى درجة عبر الدول خلال نفس الفترة.

التغييرات في مؤشر بيئة العمل الخيري العالمي بين 2018 و2022

تحسنت بيئة العمل الخيري العالمي بشكل طفيف منذ 2018



بمقارنة 79 دولة مدرجًا في مؤشر بيئة العمل الخيري العالمي لعامي 2018 و2022، أظهرت البيئة الخيرية العالمية تحسناً متواضعًا بشكل عام من (3.64) في 2018 إلى (3.67) في 2022.

تحسن البيئة السياسية وتراجع العطاء عبر الحدود



من بين العوامل التي تم قياسها في مؤشر بيئة العمل الخيري العالمي على مدار عامي 2018، و2022، أظهرت البيئة السياسية زيادة أكبر في الدرجات في جميع أنحاء العالم بنسبة قدرها (2.8%)، في حين شهدت بيئة العطاء عبر الحدود انخفاضًا طفيفًا، بلغ (-1.9%).

توازنت التحسينات مع الانخفاضات على المستوى الإقليمي



شهدت دول البلقان، وشمال أوروبا، وجنوب وجنوب شرق آسيا، وإفريقيا جنوب الصحراء تحسينات في بيئتها للأعمال الخيرية بين 2018 و2022، ومع ذلك، ظهر انخفاض طفيف في كندا والولايات المتحدة، وأمريكا اللاتينية، والشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأوقيانوسيا، وجنوب أوروبا.

↑	دول البلقان	↓	كندا والولايات المتحدة
↑	شمال أوروبا	↓	أمريكا اللاتينية
↑	جنوب وجنوب شرق آسيا	↓	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
↑	إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	↓	أوقيانوسيا
		↓	جنوب أوروبا

تقلص مساحة العمل الخيري في ثلث الدول الـ 79



على مستوى كل دولة، شهد ثلث الدول الـ 79 من المدرجين في مؤشر بيئة العمل الخيري العالمي لعامي 2018 و2022 تراجعًا في بيئتهم السياسية بسبب تغيرات مختلفة مثل: عدم الاستقرار السياسي؛ والقيود المفروضة على التمويل الأجنبي، وغيرها.

ملخص تنفيذي

- يعد مؤشر بيئة العمل الخيري العالمي Global Philanthropy Environment Index المعروف سابقاً باسم مؤشر «حرية العمل الخيري» - مؤشراً نوعياً وفريداً لقياس البيئة العامة والإطار الذي يعمل من خلاله العمل الخيري على مستوى العالم، وقياس مدى حرّيته، ومن ثمّ فالتعرف عليه وعلى محتوياته ومؤشراته الفرعية يُعدّ أمراً مهماً؛ لأنه سيقودنا إلى التعرف على المناخ العام للعمل الخيري ومؤسساته داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وكذلك الحال في دولة الكويت؛ مما سيكون له أهمية كبرى في التعرف على مناطق القوة والضعف، والعمل على تحسينها؛ لتحقيق مزيد من الريادة في ممارسة العمل الخيري، وهو ما سبق وأن قدّم المركز العالمي لدراسات العمل الخيري عنه عرضاً للتقرير الصادر عام 2018.

جدير بالذكر أنه في عام 2013 قام مركز «the Center for Global Prosperity» التابع لمعهد «هدسون» بنشر المؤشر الأول من تقرير بيئة العمل الخيري، ثم أُصدرت الطبعة الثانية في عام 2015، وابتداءً من عام 2016 استكملت كلية الأعمال الخيرية في جامعة إنديانا (IUPU) the Lilly Family School of Philanthropy الأبحاث حول مؤشر بيئة العمل الخيري، وأصدرت تقرير عام 2018 الذي غطى الفترة الزمنية (يناير 2014 - ديسمبر 2016)، تبعه التقرير الأخير الذي يحمل نفس الاسم «مؤشر بيئة العمل الخيري العالمي» (GPEI)، والذي يغطي الفترة من (يناير 2018 - ديسمبر 2020)، ونُشر في عام 2022.

ويغطي «مؤشر بيئة العمل الخيري العالمي» (GPEI) الأخير، جميع الدول الـ 79 التي تم تضمينها في تقرير 2018، بالإضافة إلى 12 دولة جديدة تم إدراجها، وقد تم تصنيف هذه الدول البالغ إجماليها 91 دولة على 14 إقليم، وتمثل (85%) من سكان العالم، و(95%) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، و(41%) من جميع دول العالم حتى أواخر عام 2020، ويتم تقييم الدرجات على مقياس يتراوح من 1 (يشير إلى البيئة الأقل ملاءمة) إلى 5 (يشير إلى البيئة الأكثر ملاءمة) للأعمال الخيرية.

وسيتم عرض التقرير الحالي بطريقة علمية تتدرج من العام إلى الخاص، على غرار ما تم في تقرير عام 2018، حيث سيتم البدء بعرض لمحة منهجية عن المؤشر ومكوناته، يليه التركيز على عرض أهم نتائج المؤشر الخاصة بإقليم منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والتي يتخللها مقارنة مع أقاليم العالم، ثم التعمق بشكل أكبر للتعرف على مكانة دولة الكويت على المؤشر بشكل تفصيلي، وأخيراً سيتم عرض مجموعة من التوصيات التي قد تساهم في رفع كفاءة وفعالية بيئة العمل الخيري على مستوى المنطقة ككل، وعلى مستوى دولة الكويت.

وبوجه عام أظهرت نتائج المؤشر أنه فيما يتعلق بإقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ بلغ المتوسط العام لمؤشر بيئة العمل الخيري (3.05) درجة، وكان الأقل بين جميع الأقاليم التي شملها المؤشر، وفي حين أنه جاء سابع أعلى إقليم على مستوى «البيئة الاقتصادية» وذلك بمتوسط عام (3.46) درجة، وثامن أعلى إقليم على مستوى «البيئة الاجتماعية - الثقافية»، وذلك بمتوسط عام (3.82) درجة، لكن على الرغم من ذلك كان الإقليم الأقل على مستوى عامل «سهولة إنشاء منظمات خيرية» بمتوسط (2.86) درجة، و«التدفقات الخيرية عبر الحدود» بمتوسط (2.6)، وفي «البيئة السياسية» بمتوسط (2.58) درجة.

وفيما يتعلق بالتحسن العام على مستوى الإقليم؛ اتضح أنه قد جاء في المرتبة الثانية من حيث التحسن على مستوى عامل «سهولة إنشاء منظمات خيرية» بنسبة تغير قدرها (8%)، ويُعد ضمن الأقاليم الثمانية التي شهدت تحسناً على مستوى ذلك العامل من إجمالي 13 إقليماً.

كذلك، أشارت النتائج إلى أن إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قد جاء في المرتبة الثانية من حيث التحسن على مستوى عامل «البيئة السياسية» بنسبة تغير قدرها (6%)؛ في حين شهدت كل من «آسيا الوسطى وجنوب القوقاز» و«جنوب وجنوب شرق آسيا» أكبر انخفاض إقليمي بنسبة (-2%) خلال نفس الفترة، وفي المقابل، كان الإقليم إلى جانب كندا والولايات المتحدة الأمريكية الأكثر تراجعاً في «التدفقات الخيرية عبر الحدود»، وذلك بنسبة تغير (-16%).

وبالتركيز على دولة الكويت؛ يتضح أنها قد حصلت على درجة إجمالية قدرها (3.7)، بزيادة قدرها (0,39) درجة عن مؤشر عام 2018، وعلى مستوى عامل إنشاء المنظمات الخيرية في الكويت، والذي يتكون من ثلاثة مؤشرات فرعية، تغطي ثلاثة جوانب من اللوائح هي: (أ) الإنشاء والتسجيل، (ب) العمليات، (ج) حل الجمعيات الخيرية، حصلت دولة الكويت على (3) درجات على عامل سهولة إنشاء المنظمات الخيرية، كما حصلت على نفس الدرجات على مستوى عامل حرية عمل المؤسسات الخيرية بدون تدخل حكومي، أما العامل الثالث المتعلق بمدى تحكم السلطة الحكومية في إغلاق وحل المنظمات الخيرية، فقد حصلت فيه دولة الكويت على (4) درجات، وهي درجة متقدمة، وتعتبر أعلى درجة على مستوى المؤشرات الثلاثة الفرعية المكونة لمؤشر إنشاء المنظمات الخيرية؛ ويرجع ذلك إلى أن قانون جمعيات النفع العام يحدد الحالات التي يجوز فيها حل الجمعية إما من قبل الجمعية العمومية أو من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية.

أما على مستوى عامل الحوافز الضريبية في الكويت، فيتكون هذا المؤشر من مؤشرين فرعيين يتطرقان إلى القوانين واللوائح التي تحكم القيود المالية الخاصة بمنح التبرعات

وتلقيها محلياً، وهما: **مدى ملاءمة النظام الضريبي لتقديم التبرعات الخيرية، والذي** حصلت فيه دولة الكويت على (3.4) درجات، ومؤشر **مدى ملاءمة النظام الضريبي للمنظمات الخيرية لتلقي التبرعات الخيرية، والذي لم تكن له درجة محتسبة، لأن** الكويت ليس لديها نظام ضريبي.

أما العامل الثالث فقد تعلق **بالتدفقات الخيرية عبر الحدود في الكويت، وتضمن** مؤشرين فرعيين، وكلاهما يدوران حول القوانين واللوائح التي تحكم القيود المالية الخاصة بمنح وتلقي التبرعات عبر الحدود، وفيما يتعلق بالمؤشر الأول **مدى ملاءمة البيئة التنظيمية القانونية لإرسال التبرعات عبر الحدود،** حصلت فيه دولة الكويت على (3.4) درجة، أما مؤشر **البيئة التنظيمية القانونية للمنظمة لتلقي التبرعات عبر الحدود،** فقد حصلت فيه على (4) درجات، وهي نتائج تتناسب مع الإطار العام التنظيمي والقانوني لبيئة العمل الخيري في الكويت.

وبالانتقال إلى العامل الرابع وهو **البيئة السياسية للعمل الخيري في الكويت،** فقد تضمن هذا المؤشر مؤشرين فرعيين يقيسان مدى ملاءمة كل من: **البيئة السياسية، والسياسات والممارسات العامة للعمل الخيري في الكويت،** أما المؤشر الأول، فقد حصلت فيه الكويت على (4) درجات، في حين حصلت على (3.5) درجة على المؤشر الفرعي الثاني وهو **مدى مناسبة السياسات والممارسات العامة للأعمال الخيرية.**

وعن عامل **البيئة الاقتصادية،** والذي تمت إضافته لأول مرة للتقرير، فقد حصلت فيه الكويت على (4) درجات، وهو ما يعكس مدى مناسبة البيئة الاقتصادية للأعمال الخيرية في الدولة، أما المؤشر الأخير **البيئة الاجتماعية - الثقافية الداعمة للعمل الخيري،** فقد حصلت الكويت فيه أيضاً على (4) درجات، وسيتم العرض في التقرير مزيد من التفاصيل لكل عامل ومؤشر فرعي، ولكن بوجه عام؛ يمكن القول بأنه متوسط جيد سواءً بالمقارنة بالعديد من دول المنطقة أو على مستوى العالم.

وبعد استعراض موقف دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والكويت على مؤشر بيئة العمل الخيري، توصلت الدراسة إلى مجموعة من **التوصيات** التي قد تكون مفيدة في تحسين بيئة العمل الخيري على مستوى المنطقة بوجه عام ودولة الكويت بوجه خاص، والتي تبلور أبرزها في: **على مستوى الإعلام والتسويق،** يوصى بتبني مبادرة لإعداد برامج إعلامية خاصة لتوعية المانحين بأهمية المشاركة في القطاع الخيري ومشاريعه؛ لما له من أثر كبير ومحوري في حل الأزمات الإنسانية والطارئة، وإلقاء مزيد من الضوء على الجهود التي تبذلها الجهات الخيرية، من خلال الإفصاح عن تفاصيل تلك الجهود، فضلاً عن الأنشطة والمبادرات وغيرها من التفاصيل التي ستدعم بالتبعية الثقة والمصداقية في العمل الخيري، وما له من أثر على زيادة الإقبال

على الانخراط المجتمعي فيه، خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية التي تواجه دول العالم في الوقت الراهن.

وعلى صعيد **تنمية ثقافة العمل الخيري والتطوعي**، فيوصى بتنفيذ الدراسات المتعلقة ببيئة العمل الخيري والمتطوعين داخل دولة الكويت؛ للتعرف على مزيد من نقاط الضعف ومحاولة تفاديها في المستقبل القريب، فضلاً عن القيام بأنشطة لنشر ثقافة العمل الخيري والتطوعي في المدارس والجامعات الحكومية والخاصة، يقوم عليها مجموعة من المتخصصين في المجال، أما فيما يتعلق **بالشراكة والتنسيق** فمن المقترح أن يتم تعزيز الشراكة والتنسيق مع الجهات الرسمية المعنية في الدولة، مثل: وزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة الخارجية؛ لتيسير وتحسين الإجراءات، ومن المهم أيضاً أن يكون هناك تنسيق عام بين الجمعيات الخيرية فيما يتعلق بالأنشطة التي تقوم بها كل جمعية، وذلك لمنع الازدواجية في المشروعات القائمة، بحيث لا يتجه الدعم لبعض المشروعات التي يتم تنفيذها بكثرة، وإهمال مشروعات أخرى تمس الحاجة إليها بشكل أكبر، وكذلك الحال فيما يتعلق بالتعاون بين الجمعيات الخيرية والوكالات الحكومية المختلفة.

وهناك توصيات تتعلق **بإعادة صياغة القوانين والتشريعات**، أبرزها الاتجاه نحو إنشاء هيئة حكومية مستقلة تشرف على العمل الخيري وتدعمه، بكافة أشكال الدعم المالي والقانوني والمؤسسي والفني، مثال مبادرة تطوير أداء العاملين في العمل الخيري (تمكين) التي انطلقت بالتعاون بين وزارة الشؤون الاجتماعية بدولة الكويت، والهيئة الخيرية الإسلامية العالمية، لتطوير قدرات أداء العاملين بالقطاع الخيري، والارتقاء بأداء مؤسساته، وكذلك تحسين البيئة القانونية من خلال الإسراع في إصدار «قانون العمل الخيري»، وتفسير مواده بما لا يسمح بإساءة استخدامه، وضمان تنفيذه بشكل صحيح لصالح مختلف الأطراف، أما على مستوى **تطوير المهارات وبناء كوادر تطوعية**، فيوصى بأن يتم ذلك من خلال: إنشاء معهد متخصص للتدريب على إدارة المنظمات الخيرية، بما يساعد الجمعيات على إدارة أعمالها بكفاءة من خلال نظام إداري ومالي متطور، وعقد المنظمات الخيرية دورات تدريبية متخصصة للكوادر البشرية الدائمة والمتطوعين لتنمية مهاراتهم، وتعزيز الممكنات اللازمة لهم، **وجدير بالذكر أن ثمة توصيات قد تم طرحها في الإصدار السابق للمؤشر الصادر عن المركز العالمي لدراسات العمل الخيري لعام 2018، جديرة بالاستمرار في وضعها في الاعتبار، خلال الفترة المقبلة.**

القسم الأول

مؤشر بيئة العمل الخيري - لمحة منهجية⁽¹⁾

← أسئلة مؤشر بيئة العمل الخيري

← أهداف مؤشر بيئة العمل الخيري

← منهجية تنفيذ مؤشر بيئة العمل الخيري

← ما الجديد الذي يقدمه تقرير عام 2022؟

← قياس بيئة العمل الخيري

(1) بتصرف من:

Lilly Family School of Philanthropy, Index of Philanthropic Freedom Guidelines for Country Experts, Indiana University, 2022.

القسم الأول

مؤشر بيئة العمل الخيري - لمحة منهجية

مقدمة:

أدى الدور المحوري لمنظومة العمل الخيري في دعم التنمية المستدامة، إلى تزايد الاهتمام بفهم الظروف التي يمكن أن تزدهر فيها الأعمال الخيرية والعوائق التي تقيد الأنشطة الخيرية في أي دولة، وقد أصبح هذا الموضوع أكثر إلحاحًا منذ بداية جائحة كورونا - 19 (COVID-19)، عندما واجهت الدول المختلفة تحديات غير مسبوقة، وتشير الأبحاث السابقة إلى أن تمكين البيئة الخيرية، وتحولها لتكون إيجابية تتشكل إلى حد كبير من خلال عوامل خارجية مثل الإطار القانوني والتنظيمي، والاستقرار السياسي، وإدراك الفساد، وفعالية الحكومة، والظروف الاقتصادية، والخصائص الاجتماعية - الثقافية وهو ما يمكن الاعتماد فيه على الإطار الذي وضعه كل من: ثيندوا، ومونيكو، وريوبين في عام 2003 (Thindwa, Monico and Reuben, 2003)، ومع ذلك، لا يزال هناك جهود محدودة قامت بدراسة العوامل الخارجية المختلفة التي تشكل البيئة الخيرية.

أولاً: أسئلة مؤشر بيئة العمل الخيري:

العامل الفرعي الأول: البيئة التنظيمية للعمل الخيري، يركز هذا العامل على القوانين واللوائح الخاصة بتكوين وتشغيل وحل المنظمات الخيرية، ويتضمن الأسئلة التالية:

أ. إلى أي مدى يمكن للأفراد تشكيل وإنشاء المنظمات الخيرية؟

ب. إلى أي مدى تتمتع المنظمات الخيرية بحرية العمل دون تدخل حكومي مفرط؟

ج. إلى أي مدى توجد سلطة تقديرية للحكومة في إغلاق المنظمات الخيرية؟

العامل الفرعي الثاني: الحوافز الضريبية، يتناول هذا العامل القوانين واللوائح التي تحكم الضرائب المتعلقة بتقديم التبرعات وتلقيها، ويتضمن الأسئلة التالية:

أ. ما مدى ملائمة النظام الضريبي للتبرعات الخيرية؟

ب. إلى أي مدى يكون النظام الضريبي ملائماً للمنظمات الخيرية لتلقي التبرعات الخيرية؟

العامل الفرعي الثالث: التدفقات الخيرية عبر الحدود، يقوم هذا العامل بتقييم القوانين واللوائح التي تحكم الحوافز والقيود الخاصة بتقديم وتلقي التبرعات عبر الحدود، ويتضمن الأسئلة التالية:

- أ. ما مدى ملاءمة البيئة التنظيمية القانونية لإرسال التبرعات عبر الحدود؟
ب. ما مدى ملاءمة البيئة التنظيمية القانونية لتلقي التبرعات عبر الحدود؟

العامل الفرعي الرابع: البيئة السياسية، يقيّم هذا العامل العلاقات بين الحكومة والمنظمات الخيرية، فضلاً عن السياسات والممارسات العامة المتعلقة بالعمل الخيري، ويتضمن السؤالين التاليين:

- أ. ما مدى ملاءمة البيئة السياسية للأعمال الخيرية؟
ب. إلى أي مدى تكون السياسات والممارسات العامة مواتية للعمل الخيري؟

العامل الفرعي الخامس: البيئة الاقتصادية، يستعرض العامل الظروف الاقتصادية التي ترعى أو تعيق العمل الخيري الفردي والمؤسسي، ويتضمن سؤالاً واحداً:

- أ. إلى أي مدى يكون السياق الاقتصادي مواتياً للعمل الخيري؟

العامل الفرعي السادس: البيئة الاجتماعية - الثقافية، يتناول هذا العامل القيم المجتمعية الأساسية التي توفر الظروف الخيرية التمكينية أو المعطلة مثل التقاليد الخيرية الثقافية، والثقة العامة، والوعي بالعمل الخيري، والتصورات عن المنظمات الخيرية، ويتضمن سؤالاً واحداً:

- أ. إلى أي مدى تعتبر القيم والممارسات الاجتماعية والثقافية مواتية للعمل الخيري؟

وبالإضافة إلى الأسئلة السابقة، يعرض المؤشر لبيانات عن القضايا التالية:

- الأشكال القانونية للمنظمات الخيرية.
- القضايا الاجتماعية الهامة التي تدعمها المنظمات الخيرية.
- متوسط وقت التسجيل ومتوسط تكاليف التسجيل.
- الوضع الحالي للقطاع الخيري.
- أهم الأحداث الأخيرة التي أثّرت على المشهد الخيري.
- الاتجاهات المستقبلية التي يمكن ملاحظتها.
- توصيات للتحسين.
- الاستجابة الخيرية لوباء كوفيد - 19 (COVID-19).

ثانياً: أهداف مؤشر بيئة العمل الخيري:

يتمثل الهدف الرئيسي من دراسة مؤشر بيئة العمل الخيري في: **تعزيز تطوير العمل الخيري على مستوى دول العالم من خلال توفير بيانات علمية دقيقة، ويتفرع من هذا الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف الفرعية الآتية:**

- تحديد الحواجز والحوافز للعمل الخيري في الدول التي شملتها الدراسة.
- رفع مستوى الوعي والفهم للعمل الخيري، خاصة في الدول النامية التي يتسم العمل الخيري فيها بمحدودية دوره وفعاليتها.
- تعزيز تبادل المعارف والأفكار حول بيئة العمل الخيري.
- تحديد الاتجاهات المهمة بين الخبراء والعلماء والقادة على مستوى العالم من خلال نشر النتائج عالمياً.
- الوصول إلى مجموعة من التوصيات التي تعمل بدورها على تعزيز بيئة العمل الخيري في الدول التي تحتاج إلى ذلك.

ثالثاً: منهجية تنفيذ مؤشر بيئة العمل الخيري:

لتحقيق أهداف المؤشر؛ تم اتباع مجموعة من المراحل المنهجية المتمثلة في:

<p>(أ) جمع البيانات: تم جمع البيانات المتعلقة بالبيئة التمكينية للأعمال الخيرية على المستوى المحلي، باستخدام استبيان للخبراء، في عام 2020، أكمل خبير واحد أو أكثر من كل دولة من الـ 91 دولة المدرجة في الدراسة الاستبيان، ويتمتع هؤلاء الخبراء المحليون - ومعظمهم من تلك الدول - بمعرفة عميقة وخبرة عملية غنية بالقطاع الخيري.</p>	<p>المرحلة الأولى</p>
<p>(ب) تسجيل الدرجات: يحتوي استبيان الخبراء على 11 سؤالاً لقياس البيئة على أساس ستة عوامل، لكل سؤال، قَدِّم خبراء الدول سرداً (حوالي 300 كلمة)، وتم تقييمها على مقياس يتراوح من 1 (يشير إلى البيئة الأقل ملاءمة) إلى 5 (يشير إلى البيئة الأكثر ملاءمة) للأعمال الخيرية، ويحتوي الاستبيان على أسئلة إرشادية وإرشادات محددة لتوجيه عملية التسجيل، وباستخدام النتائج من استبيانات الخبراء، تم حساب الدرجات الإجمالية لكل عامل لكل دولة من الدول المدرجة.</p>	<p>المرحلة الثانية</p>

<p>(ج) تبادل الرؤى والآراء: بالإضافة إلى الدرجات، تبادل الخبراء رؤى حول التأثير العملي للقوانين واللوائح، والملاحظات المستندة إلى الخبرة من العمل المهني في القطاع الخيري، و/ أو وجهات النظر في العوامل المختلفة كظروف موالية للعمل الخيري في كل دولة، ويركز مؤشر بيئة العمل الخيري العالمي الصادر في عام 2022 على تقييم البيئة الخيرية خلال الفترة بين 2018 و2020؛ لذلك، فهو يضم اللوائح والسياسات والممارسات والتغييرات الرئيسية الأخرى التي حدثت وأثرت على الأعمال الخيرية خلال الأشهر التسعة الأولى من وباء كوفيد - 19 (COVID-19).</p>	<p>المرحلة الثالثة</p>
<p>(د) تقييم الدرجات وعملية المراجعة: بعد أن أكمل الخبراء الاستبيانات، قام فريق البحث التابع لكلية ليالي فاميلي للعمل الخيري التابعة لجامعة إنديانا أولاً بمراجعة الدرجات والسرد، وأجرى بحثاً تكميلياً، وجمع معلومات إضافية من خبراء الدولة حسب الحاجة، ثم تم إرسال جميع البيانات إلى المراجعين الإقليميين للتحقق من صحة النتيجة على المستوى الإقليمي، وتم تصنيف الدول البالغ عددها 91 دولة في 14 إقليمًا، كان لكل إقليم خبير إضافي واحد يعمل له كمراجع إقليمي، ولم يعمل أي منهم كخبير محلي في المؤشر، وقام المراجعون الإقليميون بتقييم الدرجات من جميع الدول المشاركة المدرجة في الإقليم، وراجعوا البيانات المقدمة من قبل خبراء الدولة، ووضعوا تقريراً موجزاً يلخص التطورات والاتجاهات الإقليمية.</p> <p>كجزء من عملية المراجعة الإقليمية لمؤشر بيئة العمل الخيري العالمي لعام 2022، عقد فريق البحث 14 اجتماعاً عبر الإنترنت مع خبراء من 14 إقليمًا، لأول مرة في التقرير. وشارك في هذه الاجتماعات المراجعون الإقليميون وخبراء الدول؛ لمناقشة الاتجاهات الرئيسية وتطور العمل الخيري في كل منطقة خلال الفترة 2018-2020، ونتائج أسئلة العوامل المكونة للمؤشر على المستويين المحلي والإقليمي، وقدم هؤلاء الخبراء أيضًا اقتراحات بشأن الطرق المحتملة لتحسين المنهجيات في الإصدارات المستقبلية من مؤشر بيئة العمل الخيري العالمي.</p>	<p>المرحلة الرابعة</p>

المرحلة الخامسة

هـ) مناقشة المجلس الاستشاري العالمي للدرجات واقتراح التعديلات: أخيراً، استعرض المجلس الاستشاري العالمي النتائج وناقش الدرجات والتقارير المحلية من منظور عالمي واقترح تعديلات لبعض الدول حسب الحاجة. بعد هذه العملية الدقيقة والشاملة للتحقق من النتيجة والمراجعة على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي، قام فريق البحث بحساب متوسط القيم النهائية لكل عامل بالإضافة إلى كل دولة وإقليم، ووضع المؤشر.

رابعاً: ما الجديد الذي يقدمه تقرير عام 2022:

حلل مؤشر بيئة العمل الخيري العالمي لعام 2022 البيئة الخيرية في 91 دولة، منهم 79 دولة مشتركة بين تقرير عام 2018، و2022، وتمت إضافة 12 دولة في التقرير الأخير، والتي تم تقسيمها على 14 إقليمياً، مما وفّر معلومات أكثر تفصيلاً حول الاتجاهات الإقليمية للعمل الخيري، وأضاف التقرير الحالي عاملاً جديداً، وهو «البيئة الاقتصادية» للأعمال الخيرية، ليضاف إلى العوامل الخمس التي اعتمد عليها تقرير عام 2018، كما تم في التقرير الأخير تبادل الخبراء للمعلومات حول الاستجابات الخيرية لوباء كوفيد - 19 (COVID-19) في كل دولة.

خامساً: قياس بيئة العمل الخيري:

يدرس المؤشر الأخير البيئة الخيرية خلال الفترة 2018 - 2020، من خلال التركيز على ستة عوامل، تقيس الظروف المختلفة التي تؤثر على المناخ الإيجابي للعمل الخيري، ويقاس تفصيلاً:

1. سهولة تشغيل المنظمة الخيرية من حيث القوانين واللوائح الخاصة بتشكيل وتشغيل وحل المنظمات الخيرية.
2. الحوافز الضريبية والقوانين واللوائح المنظمة للضرائب المتعلقة بتقديم التبرعات وتلقيها.
3. تقييم القوانين واللوائح التي تحكم الحوافز والقيود الخاصة بتقديم التبرعات عبر الحدود وتلقيها.
4. العلاقات بين الحكومة والمنظمات الخيرية، وكذلك السياسات والممارسات العامة المتعلقة بالعمل الخيري.
5. الظروف الاقتصادية التي ترعى أو تعيق العمل الخيري الفردي والمؤسسي.

6. القيم المجتمعية الأساسية التي توفر الظروف الخيرية التمكينية أو المقيدة مثل التقاليد الخيرية الثقافية، وثقة الجمهور، والوعي بالعمل الخيري، والتصورات عن المنظمات الخيرية.

القسم الثاني

دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على مؤشر بيئة العمل الخيري

قراءة في أهم النتائج

← البيئة العامة للعمل الخيري

← العوامل الفرعية لبيئة العمل الخيري:

- البيئة التنظيمية
- الحوافز الضريبية
- التدفقات الخيرية عبر الحدود
- البيئة السياسية الداعمة للعمل الخيري
- البيئة الاجتماعية - الثقافية الداعمة للعمل الخيري
- البيئة الاقتصادية الداعمة للعمل الخيري

← دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على مستوى بيئة العمل الخيري العام

القسم الثاني

دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على مؤشر بيئة العمل الخيري قراءة في أهم النتائج

مقدمة

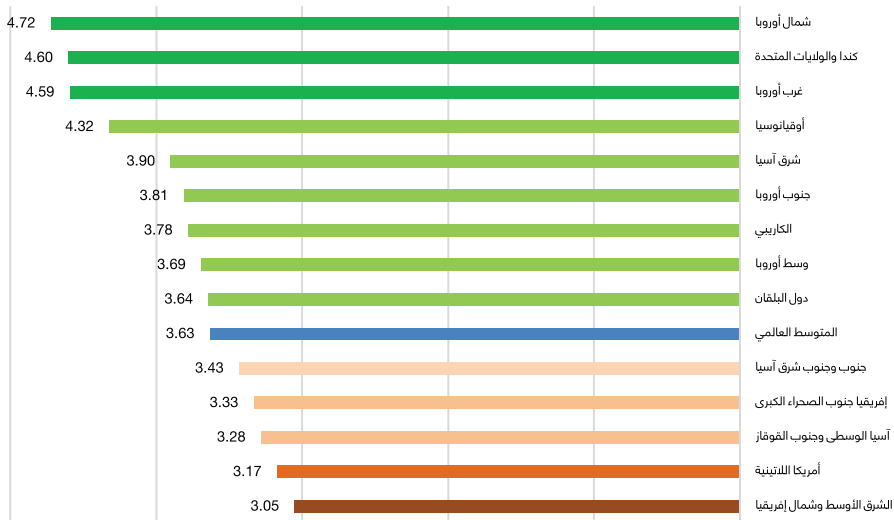
سيتم في هذا القسم عرض النتائج الرئيسية لمؤشر بيئة العمل الخيري لعام 2022، والذي تم جمع بياناته خلال الفترة من 2018 - 2020، بالتركيز على دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومحاولة التعرف على موقعها على المؤشر، وموقعها من دول العالم؛ للوصول في النهاية إلى مجموعة من النتائج العامة التي بدورها ستوجه وتمهد الحديث حول نتائج دولة الكويت باعتبارها ضمن الدول العربية التي لها تاريخ عريق في مسيرة العمل الخيري على مستوى المنطقة، وفيما يلي إطلالة على أبرز نتائج مؤشر بيئة العمل الخيري لدول الإقليم.

أولاً: البيئة العامة للعمل الخيري:

جاء المتوسط العام لمؤشر بيئة العمل الخيري في إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هو الأقل بين جميع الأقاليم، وهو متوسط يقل عن المتوسط العالمي بدرجات مقدارها (0.58)، في المقابل، كان إقليم شمال أوروبا هو الإقليم الذي سجّل أعلى النقاط بمتوسط (4.72) درجة، وهو ما يتضح من الشكل رقم (1).

شكل رقم (1)

إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على المؤشر الرئيسي لبيئة العمل الخيري



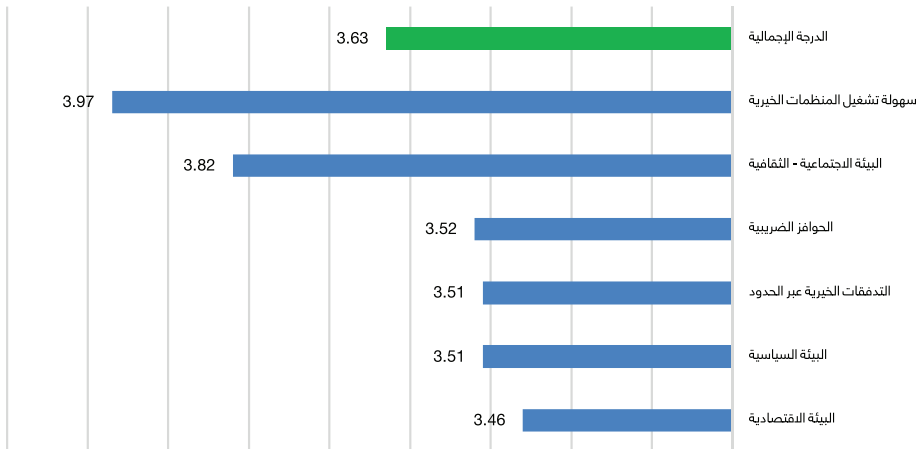
وهناك تسعة أقاليم احتلت مرتبة أعلى من المتوسط العالمي البالغ (3.63) درجة، هم: كندا والولايات المتحدة بواقع (4.6) درجة، ثم غرب أوروبا (4.59) درجة، يليه إقليم أوقيانوسيا (4.32) درجة، ثم شرق آسيا (3.9) درجة، وجنوب أوروبا بمتوسط (3.8) درجة، والكاريفي (3.78) درجة، ووسط أوروبا (3.69) درجة، ودول البلقان (3.64) درجة. وذلك بعد شمال أوروبا التي ترأست الأقاليم التسعة الأعلى من المتوسط العالمي، في المقابل، كانت هناك خمس أقاليم في مرتبة أدنى من المتوسط العالمي، وهي: جنوب وجنوب شرق آسيا (3.43) درجة، وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (3.33) درجة، وآسيا الوسطى وجنوب القوقاز (3.28) درجة، وأمريكا اللاتينية (3.17) درجة، والشرق الأوسط وشمال إفريقيا (3.05) درجة.

ثانيًا: العوامل الفرعية لبيئة العمل الخيري:

بوجه عام وعلى مستوى كافة أقاليم العالم، ومن بين العوامل الفرعية الستة، سجّل عامل «سهولة تشغيل المنظمات الخيرية» أعلى متوسط عالمي في 2018 - 2022 بدرجات بلغت (3.97)، تلاه عامل «البيئة الاجتماعية - الثقافية» بواقع (3.82) درجة، على حين سجّل عامل «البيئة الاقتصادية» أدنى درجة عبر الدول بدرجات بلغت (3.46)؛ بسبب الآثار الاقتصادية لوباء كوفيد - 19 (COVID-19)، كما هو موضح في الشكل رقم (2).

شكل رقم (2)

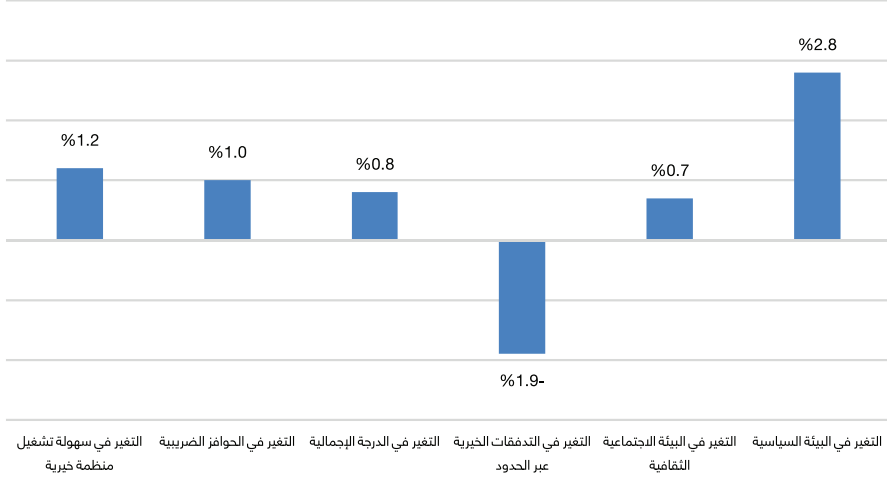
درجات العوامل الفرعية في مؤشر بيئة العمل الخيري العالمي



وقد ارتفع متوسط الدرجة الإجمالية للدول الـ 79 المشتركة بين تقريرنا عامي 2018 و2022، بشكل طفيف بلغ (0.8%)، وسجلت «البيئة السياسية» أكبر تغير إيجابي على مستوى العالم بنسبة (2.8%)، بينما شهدت «بيئة العطاء عبر الحدود» أكبر انخفاض بواقع (-1.9%)، وذلك كما يتضح من الشكل رقم (3).

شكل رقم (3)

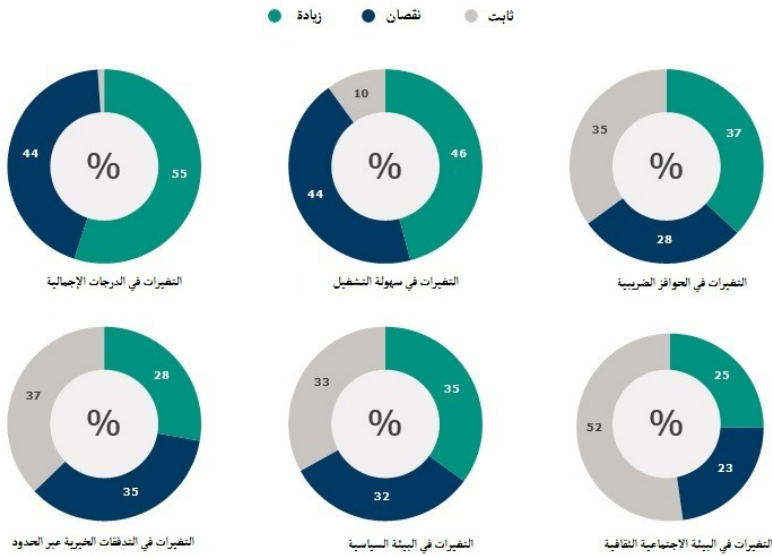
نسبة التغير في مؤشر بيئة العمل الخيري العالمي حسب العوامل الفرعية ما بين 2018 و 2022



ويوضّح الشكل رقم (4) نسب الدول التي طرأت زيادة أو نقصان أو ثبات في درجاتها على مستوى العوامل الفرعية لمؤشر بيئة العمل الخيري العالمي لعام 2022.

شكل رقم (4)

التغير في درجات العوامل الفرعية على مستوى الدول في مؤشر بيئة العمل الخيري العالمي



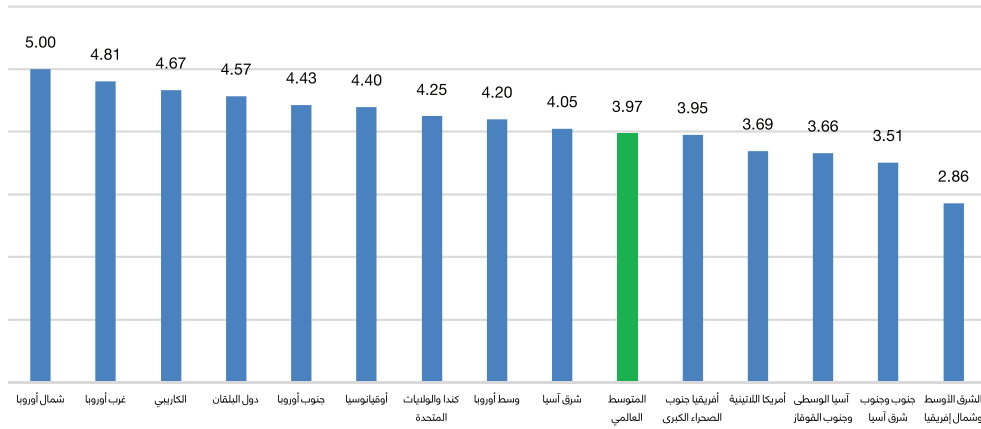
وفيما يلي عرض أبرز نتائج العوامل الفرعية على حدة، والتي تشمل ستة عوامل هي:

1. البيئة التنظيمية:

يقيس العامل «سهولة تشغيل منظمة خيرية» القوانين واللوائح الخاصة بتكوين المنظمات الخيرية وتشغيلها وحلها. كان هذا العامل هو الأعلى الذي تم تسجيله في الأعمال الخيرية عبر الدول، حيث سجّل متوسط (3.97)، مع تفاوت درجات بين (5) درجات في شمال أوروبا و(2.86) درجة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ويبدو أن البيئة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تظهر لوائح أكثر صرامة فيما يتعلق بتشكيل منظمات خيرية أو تكوينها، وأفاد الخبراء بوجود رقابة حكومية وتدخل، وإغلاق عدد من المنظمات الخيرية، وهو ما انعكس على تراجع موقعها، كما هو موضح من الشكل رقم (5).

شكل رقم (5)

توزيع درجة عامل سهولة تشغيل المنظمات الخيرية حسب الإقليم



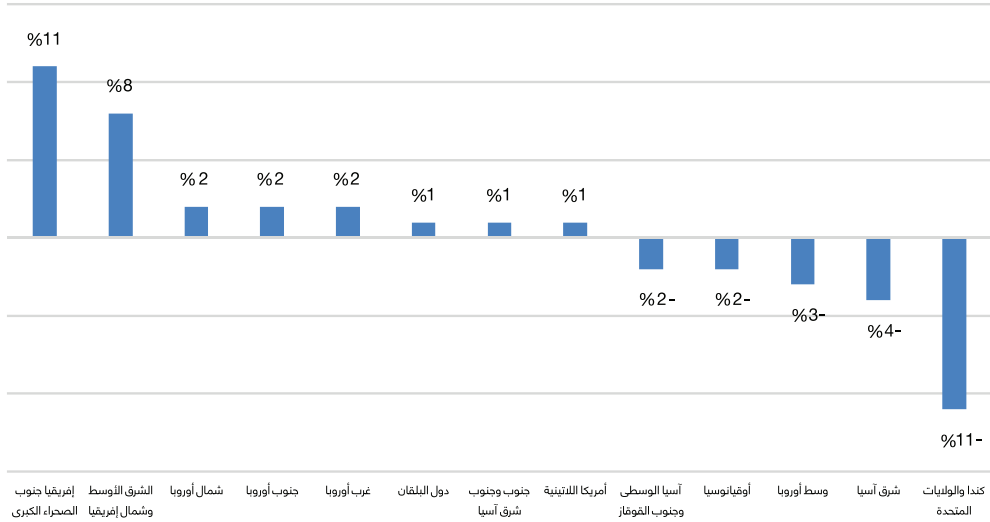
وعند التأمل في أحد المؤشرات العامة التي تقيس البيئة التنظيمية للعمل الخيري، وهو «سهولة تشغيل منظمة خيرية»؛ سجّلت منطقة إفريقيا جنوب الصحراء أعلى مستوى من التحسن (11%) بين 2018 و2022، بينما شهدت كندا والولايات المتحدة الأمريكية أكبر انخفاض (11%). وقد شهدت دول إقليم إفريقيا جنوب الصحراء تحسناً؛ بسبب أن تسجيل وتشغيل المنظمات الخيرية أصبح أكثر اتساقاً وشفافية، بحسب الخبراء، في حين أبلغت المناطق التي شهدت انخفاضاً على هذا العامل عن قواعد وتوجيهات إدارية صارمة وممارسات تهدد الوضع الخيري للمنظمات أو عملها. وفي

كندا والولايات المتحدة الأمريكية، أبلغت كندا عن إرشادات إدارية مرهقة قدمتها وكالة الإيرادات الكندية في 2018 - 2022، كما هو موضح في الشكل رقم (6).

وبشكل عام، أشار الخبراء إلى أن «سهولة تشغيل منظمة خيرية» قد تحسن في 36 دولة، مقابل 35 دولة شهدت فيها انخفاضاً ملحوظاً، وذلك مع الوضع في الاعتبار أن نسبة التغير في المتوسط العالمي بلغت 0.8%.

شكل رقم (6)

نسبة التغير في درجات عامل سهولة تشغيل المنظمات الخيرية حسب الإقليم بين 2018 و 2022



وقد كان إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هو الثاني بين الأقاليم في معدل التحسن (8%)، وهو الأمر الذي يعني أن هناك اتجاهًا نحو تكوُّن وعي في الإقليم بشأن وجود إطار عام تنظيمي للعمل الخيري؛ يُساعد على مزيد من الحرية في إنشاء المنظمات الخيرية.

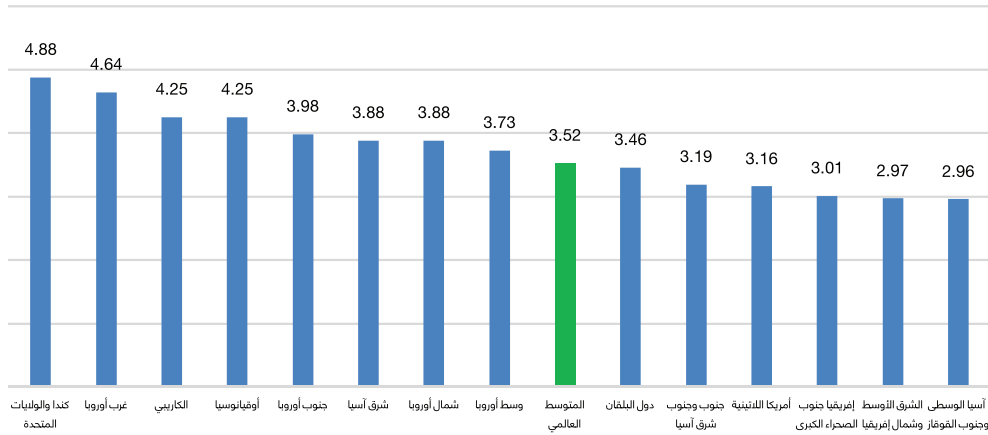
2. الحوافز الضريبية:

يحل عامل «الحوافز الضريبية» القوانين واللوائح التي تحكم الضرائب المتعلقة بتقديم التبرعات وتلقيها، وسجّل هذا العامل متوسط (3.52) درجة على مستوى العالم، وتراوحت الحوافز الضريبية للأعمال الخيرية من (2.96) درجة في آسيا الوسطى وجنوب القوقاز إلى (4.88) درجة في كندا والولايات المتحدة.

وقد أوضح التقرير أن هناك مدى معتبر في درجات عامل «الحوافز الضريبية» وهي درجات اعتبارية، فتأخر الدول في إقليم آسيا الوسطى وجنوب القوقاز على هذا العامل كان محدوداً، وأن ذلك راجع غالباً لشروط أو متطلبات تقييدية، وعلى الرغم من أن الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يأتي في المرتبة قبل الأخيرة، إلا أن فيه بعض الدول التي تتمتع ببيئة ضريبية فريدة على غرار: الكويت، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، حيث لا توجد سياسات ضريبية محفزة لبيئة العمل⁽¹⁾. من ناحية أخرى، قدّمت كندا والولايات المتحدة حوافز ضريبية كبيرة للأفراد والشركات المانحة والمنظمات الخيرية، ومن ثم جاءت في المرتبة الأولى على العامل، وذلك كما هو موضح في الشكل رقم (7).

شكل رقم (7)

توزيع درجات عامل الحوافز الضريبية حسب الإقليم



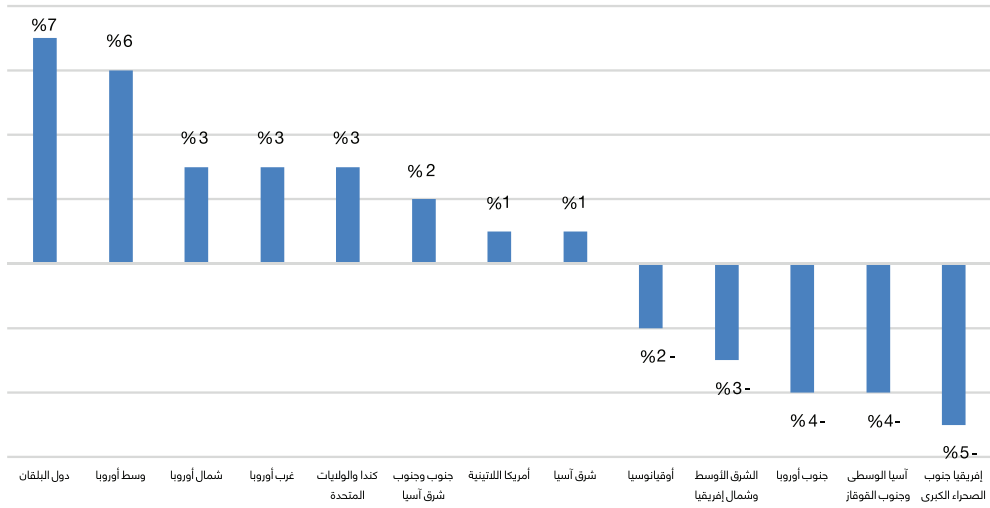
وبالمقارنة ما بين الفترة 2018 و2022، يتبين أن دول البلقان قد سجّلت أعلى مستوى من التحسن (+7%)، بينما شهدت منطقة إفريقيا جنوب الصحراء أكبر انخفاض (-5%) بين 2018 و2022 من حيث الحوافز الضريبية المقدمة للمانحين والمنظمات الخيرية، وأفادت الدول في مناطق دول البلقان وأوروبا الوسطى بأنه يبدو أن السياسات الضريبية الشفافة نسبيًا تتحسن ببطء، أما في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فقد أفاد بعض خبراء الدول عن حوافز ضريبية محدودة إلى حدٍ ما للتبرعات، وغالبًا ما واجهت المنظمات الخيرية عمليات تسجيل شاقة ومرهقة للحصول على حالة الإعفاء الضريبي.

(1) أصبحت هناك ضريبة القيمة المضافة لدى بعض دول مجلس التعاون الخليجي، ولكن ليس لها علاقة بتحفيز العمل الخيري؛ لأنها على المبيعات وليست على الدخل، وبخصوص الكويت لم يتم فرض سياسات ضريبية سواء على المبيعات أو الدخل.

وفقاً لخبراء الدول، تحسن عامل الحوافز الضريبية في 29 دولة، وانخفض في 22 دولة، ولم يشر إلى أي تغيير في 28 دولة. بالإضافة إلى ذلك، لم تسجل ثلاث دول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا - الكويت والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة - أي درجات، حيث ظهرت على أنها «غير قابل للتطبيق» (NA). وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط ككل تم تسجيل تراجع قدره (-3%)، وهو ما يتضح من الشكل رقم (8).

شكل رقم (8)

نسبة التغير في درجة عامل الحوافز الضريبية على مستوى الأقاليم بين 2018 و2022



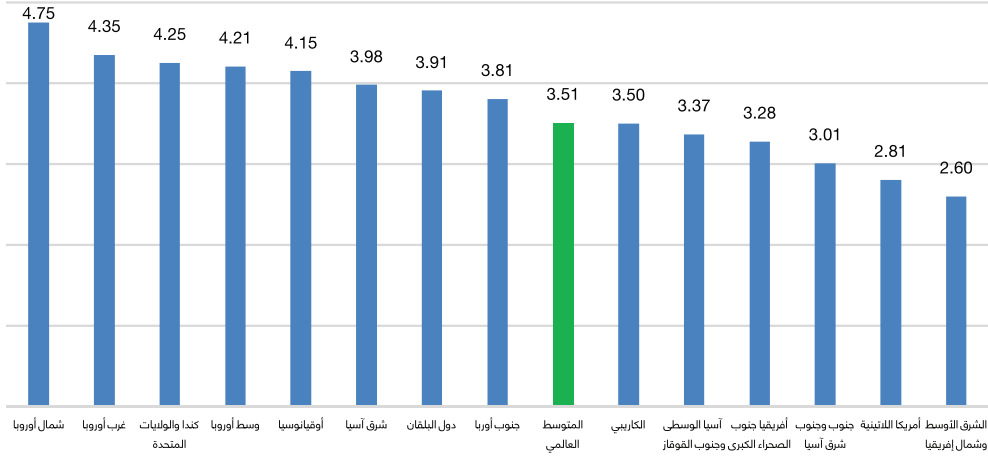
3. التدفقات الخيرية عبر الحدود:

يقوم عامل التدفقات الخيرية عبر الحدود بتقييم القوانين واللوائح التي تحكم تقديم التبرعات عبر الحدود وتلقيها، وقد حصل هذا العامل على متوسط درجة (3.51) على مستوى العالم، وهو يقدم ثالث أكبر نطاق متغير، يتراوح من (2.6) درجة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى (4.75) في شمال أوروبا.

يلعب العطاء عبر الحدود دوراً مهماً في دعم تطوير الأعمال الخيرية المحلية ومعالجة التحديات العالمية بنجاح، في حين أن اللوائح الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مهمة في جميع أنحاء العالم، فإن مثل هذه اللوائح غالباً ما تؤدي إلى الإفراط في تنظيم الأنشطة العابرة للحدود على مستوى العالم، مما يفرض قيوداً على المنظمات الخيرية، كما يوضح الشكل رقم (9).

شكل رقم (9)

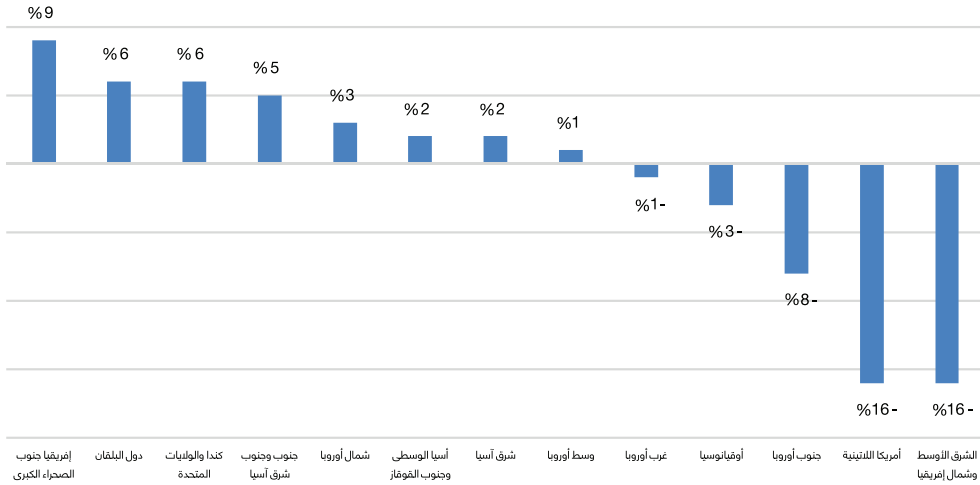
توزيع درجات عامل التدفقات الخيرية عبر الحدود حسب الإقليم



على الرغم من جهود التمويل الكبيرة التي قدمها كبار المتبرعين والمانحين والمنظمات الخيرية، إلا أن العطاء عبر الحدود ظل موأتيًا إلى حد ما مع نتائج عام 2018، حيث بلغ متوسط الدرجات العالمية للتبرعات عبر الحدود بين 79 دولة 3.51 في 2022، بانخفاض طفيف عن المتوسط العالمي البالغ 3.58 في 2018، وسجلت منطقة إفريقيا جنوب الصحراء أعلى مستوى من التحسن (+9%)، بينما شهدت أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وشمال إفريقيا أكبر انخفاض (كلاهما بنسبة -16%) بين عامي 2018 و2022. أما على مستوى الدول، أصبح التسجيل والموافقة على تلقي التبرعات عبر الحدود أقل تقييدًا، ومع ذلك، تراجعت درجات بعض الدول في أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وشمال إفريقيا على عامل التدفقات الخيرية عبر الحدود؛ بسبب الممارسات التي تقيد التدفقات الخيرية إلى الداخل و/أو الخارج ذات التكاليف المرتفعة والمتطلبات الإدارية المرهقة، ووفقًا لخبراء الدول، تحسنت بيئة التدفقات الخيرية عبر الحدود في 22 دولة، وتراجعت في 28 دولة، وظلت كما هي في 29 دولة، وهو ما يظهره الشكل رقم (10).

شكل رقم (10)

نسبة التغير في درجات التدفقات الخيرية عبر الحدود في 79 دولة حسب الإقليم بين 2018 و 2022



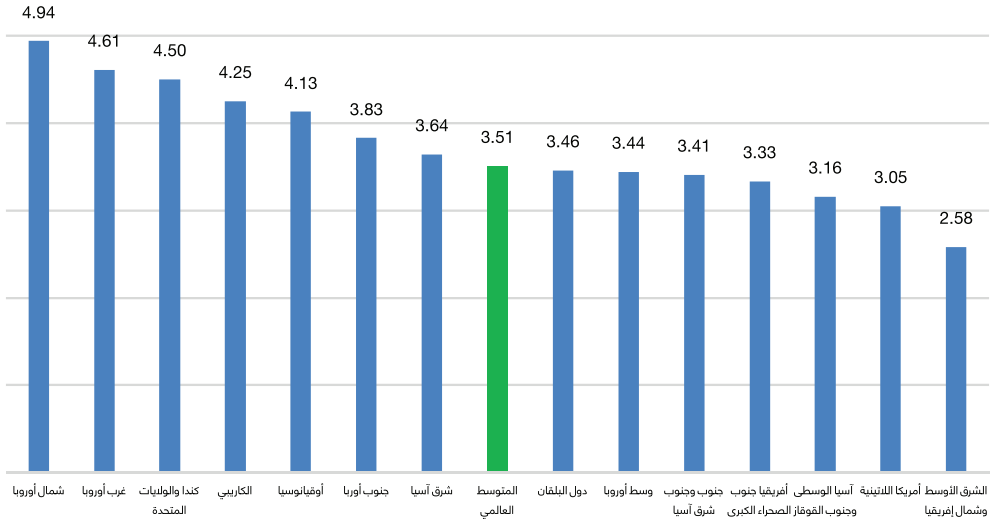
4. البيئة السياسية الداعمة للعمل الخيري:

يقوم عامل البيئة السياسية بتقييم العلاقات بين الحكومة والمنظمات الخيرية، فضلاً عن السياسات والممارسات العامة المتعلقة بالعمل الخيري، وقد حصل هذا العامل على متوسط درجة (3.51) على المستوى العالمي، وتراوحت درجات التباين من (2.58) درجة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى (4.94) درجة في شمال أوروبا، وكان لهذا العامل ثاني أكبر تباين بين العوامل الستة التي تمت دراستها في التقرير.

في شمال أوروبا، تدعم السياسات الحكومية العمل الخيري بنشاط، وتدعى المنظمات الخيرية للمشاركة في مراحل مختلفة من عملية صنع السياسات، ومع ذلك، ونظراً للتحديات الإقليمية الحالية مثل أزمة الهجرة أو وباء كوفيد-19 (COVID-19)، فقد تؤثر البيئة السياسية المتغيرة على العلاقة بين الحكومة والقطاع الخيري في هذه المنطقة في المستقبل، كما يوضح الشكل رقم (11).

شكل رقم (11)

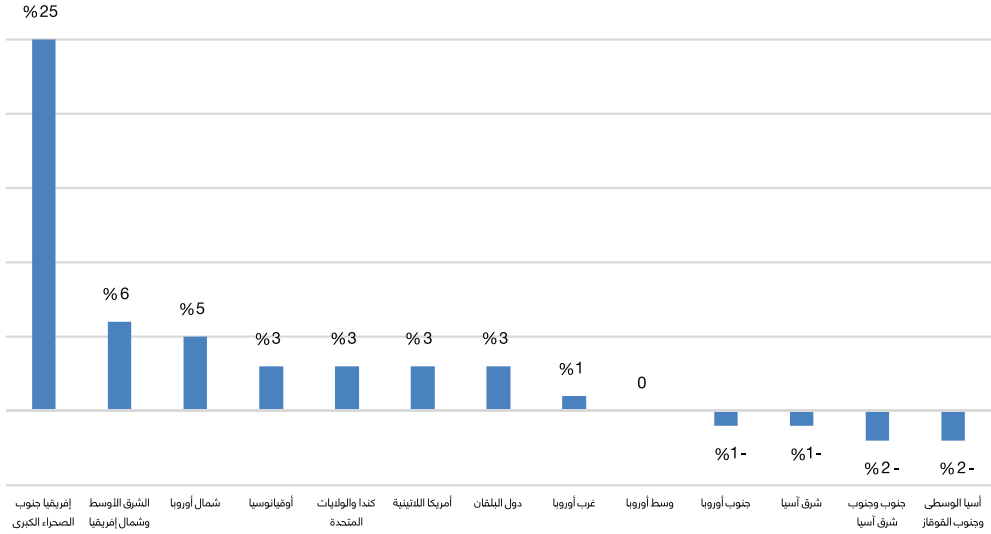
توزيع درجات عامل البيئة السياسية حسب الإقليم



بلغ متوسط النتيجة العالمية للبيئة السياسية بين 79 دولة 3.51 في 2022، بزيادة معتدلة عن المتوسط العالمي البالغ 3.41 في 2018، وشهدت 25 دولة انخفاضاً، في حين أبلغت 28 دولة عن بيئة سياسية أكثر ملاءمة للعمل الخيري، وأبلغ إقليم إفريقيا جنوب الصحراء عن أعلى مستوى من التحسن (+25%)، تلاه إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي سجل تحسناً قدره (+6%)، بينما شهدت آسيا الوسطى وجنوب القوقاز وجنوب شرق آسيا انخفاضاً طفيفاً (حوالي -2% لكليهما) بين 2018 و2022، وفي الدول التي تحسنت فيها البيئة السياسية، أشار الخبراء المحليون إلى أن تنفيذ سياسات جديدة وزيادة عدد عمليات التعاون عبر القطاعات كانت هي الأسباب الرئيسية، وهو ما يتضح من الشكل رقم (12).

شكل رقم (12)

نسبة التغير في درجات البيئة السياسية في 79 دولة حسب الإقليم بين 2018 و 2022



5. البيئة الاجتماعية - الثقافية الداعمة للعمل الخيري:

يدرس عامل البيئة الاجتماعية - الثقافية القيم المجتمعية الأساسية التي توفر تمكينًا أو تقييدًا للظروف الخيرية مثل: التقاليد الخيرية الثقافية، وثقة الجمهور، والوعي بالعمل الخيري، وتصور المنظمات الخيرية.

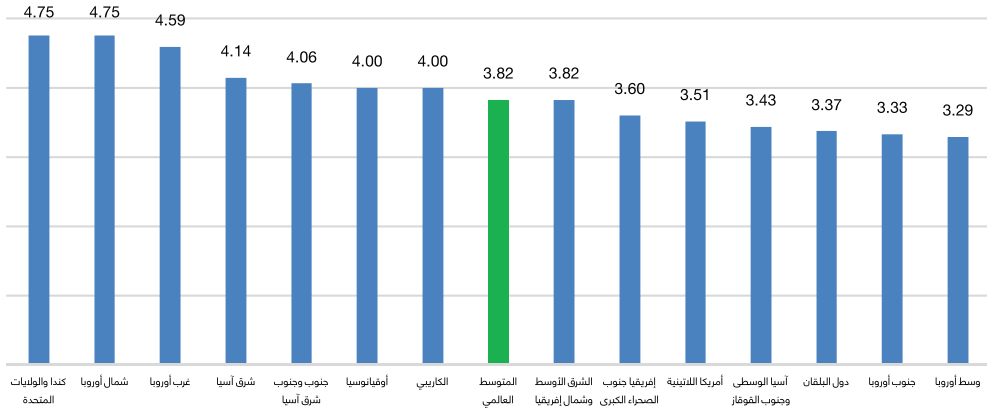
أظهر هذا العامل بيئة مواتية إلى حد ما للأعمال الخيرية في 2022، حيث حصل على ثاني أعلى متوسط درجات عالمي (3.82)، وقد أظهر عامل البيئة الاجتماعية - الثقافية أصغر نطاق تقلب، من (3.29) درجة في وسط أوروبا إلى (4.75) درجة في كندا والولايات المتحدة وشمال أوروبا.

كانت البيئة الاجتماعية - الثقافية للأعمال الخيرية مواتية في 10 من 14 إقليمًا، ويرجع متوسط الدرجة المرتفع في كندا والولايات المتحدة وشمال أوروبا (4.75) إلى المستويات العالية من ثقة الجمهور في العمل الخيري والوعي العام الأعلى بالمنظمات الخيرية والمؤسسات الخيرية، وفي أوروبا الوسطى، يعكس متوسط الدرجة (3.29) منطقة لا تزال فيها المنظمات الخيرية تعتمد على الأموال الحكومية، مع القليل من الوعي العام بالعمل الخيري أو قيمة دعم المنظمات الخيرية، بحسب الخبراء.

وتُظهر البيئة الاجتماعية - الثقافية للأعمال الخيرية أن قيم وممارسات العمل الخيري تزدهر في المناطق التي سجلت درجات أقل من حيث البيئة التنظيمية للأعمال الخيرية، ففي مناطق مثل أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وشمال إفريقيا وجنوب وجنوب شرق آسيا، يسود العطاء الديني، والعمل الخيري غير الرسمي، والمبادرات الشعبية المجتمعية، وتميز البيئة الخيرية التي تؤدي إلى الاهتمام بالعطاء في المجتمعات المحلية، كما يوضح الشكل رقم (13).

شكل رقم (13)

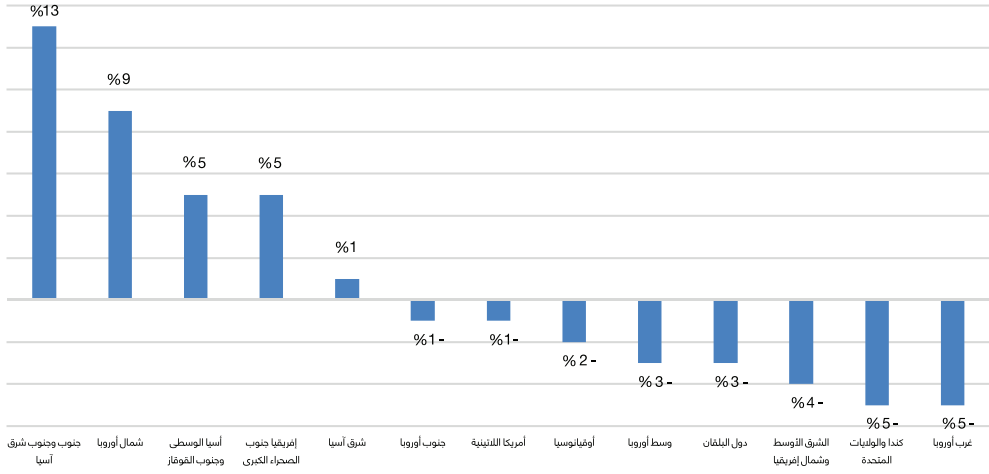
توزيع درجات عامل البيئة الاجتماعية - الثقافية حسب الإقليم



وشهدت البيئة الاجتماعية - الثقافية أقل تغيير بين 2018 و2022، حيث سجل إقليم جنوب وجنوب شرق آسيا أعلى مستوى من التحسن (+13%)، وكما شهدت كل دولة في المنطقة نموًا في العمل الخيري بسبب جهود الإغاثة والإنعاش المختلفة استجابة للكوارث الطبيعية ووباء كوفيد - 19 (COVID-19)، والتي عملت أيضًا على زيادة تعزيز القيم والممارسات القائمة للعمل الخيري، وشهدت كندا والولايات المتحدة وأوروبا الغربية انخفاضًا بنسبة (-5% على حدٍ سواء) بين 2018 و2022؛ ومع ذلك، لا تزال كندا والولايات المتحدة (على قدم المساواة مع شمال أوروبا) تتمتعان بأعلى درجة إقليمية للبيئة الاجتماعية والثقافية للأعمال الخيرية (4.75)، تليها أوروبا الغربية (4.59)، وفي أوروبا الغربية، أشار الخبراء إلى تراجع الثقة في المنظمات الخيرية في النمسا وهولندا، وبشكلٍ عام، سجّلت 20 دولة تحسن في البيئة الاجتماعية - الثقافية للأعمال الخيرية، بينما سجلت 18 دولة انخفاضًا، ولم تشهد 41 دولة أي تغيير في بيئتها الاجتماعية - الثقافية بين 2018 و2022، وشهد إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تراجعًا قدره (-4%) في درجة هذا العامل، كما يتضح من الشكل رقم (14).

شكل رقم (14)

نسبة التغير في درجات البيئة الاجتماعية - الثقافية في 79 دولة حسب الإقليم بين 2018 و2022



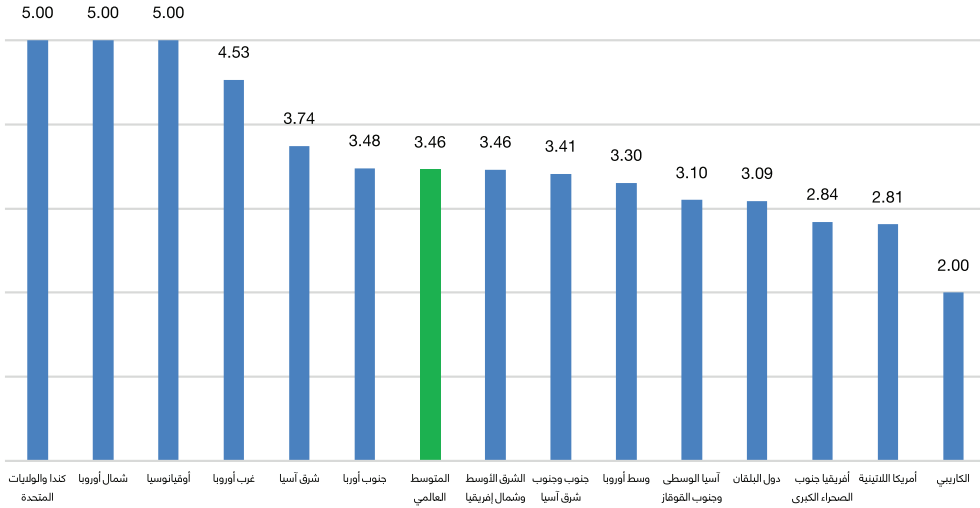
6. البيئة الاقتصادية الداعمة للعمل الخيري:

تركز البيئة الاقتصادية - وهي عامل جديد تم إدراجه في مؤشر بيئة العمل الخيري العالمي 2022 - على الظروف الاقتصادية التي ترعى أو تعيق العمل الخيري الفردي والمؤسسي، وحصل هذا العامل على أقل متوسط، بواقع (3.46) درجة على المستوى العالمي، وأظهرت البيئة الاقتصادية للأعمال الخيرية أيضًا أكبر تباين في الدرجات عبر العوامل، بدءًا من (2) درجة في منطقة البحر الكاريبي إلى (5) درجات في كل من: كندا والولايات المتحدة، وشمال أوروبا، وأوقيانوسيا، مع الوضع في الاعتبار أن الدول الـ 91 المدرجة في تقرير مؤشر بيئة العمل الخيري العالمي لعام 2022 تمثل مراحل مختلفة من التنمية الاقتصادية.

ويؤثر الاستقرار الاقتصادي للبلد وكذلك الظروف الواقعية على العمل الخيري الفردي والمؤسسي، وقد أثّرت الأزمات - مثل وباء كوفيد-19 (COVID-19)، والكوارث الطبيعية، والاضطرابات السياسية، والفساد على مستوى الدول، وأزمات الهجرة المختلفة - سلبيًا على العديد من الدول، وأفادت مناطق مثل: كندا والولايات المتحدة، وشمال أوروبا، وأوقيانوسيا عن بيئات اقتصادية مواتية للغاية، ومن ناحية أخرى، أشارت منطقة البحر الكاريبي إلى الوباء باعتباره عقبة رئيسية، وحصل إقليم الشرق الأوسط على (3.46) درجة في هذا العامل وهي مساوية للمتوسط العالمي، كما يتضح من الشكل رقم (15).

شكل رقم (15)

توزيع درجات عامل البيئة الاقتصادية حسب الإقليم



وباستعراض النتائج السابقة وموقع إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منها، يظهر أن الإقليم قد احتل المرتبة الأخيرة بين الأقاليم في ثلاثة من العوامل التي يستند إليها المؤشر، وهي: سهولة تشغيل المنظمات الخيرية، والتدفقات الخيرية عبر الحدود، والبيئة السياسية. كما احتل المرتبة قبل الأخيرة بالنسبة للحوافز الضريبية، على حين كان موقعه متوسطاً فيما يخص البيئة الاقتصادية، والبيئة الاجتماعية - الثقافية. ومع ذلك، وبمقارنة النتائج بمؤشر عام 2018، يبدو أن وضع الإقليم قد تحسن فيما يتعلق بسهولة تشغيل المنظمات الخيرية، والبيئة السياسية، ولكنه تراجع في بقية العوامل، باستثناء البيئة الاقتصادية التي أدخلت كعامل للمرة الأولى في مؤشر 2022، ولا تتوفر بيانات سابقة عنه لإجراء المقارنة، كما يوضحه الجدول رقم (1).

جدول رقم (1)

ملخص درجات إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مؤشر بيئة العمل الخيري العالمي

الدولة	سهولة تشغيل المنظمات الخيرية	الحوافز الضريبية	التحفيزات الخيرية غير الحدود	البيئة السياسية	البيئة الاقتصادية	البيئة الاجتماعية والثقافية	الدرجة النهائية
الدرجة	2.86	2.97	2.6	2.58	3.46	3.82	3.05
الترتيب بين الأقاليم	14/14	13/14	14/14	14/14	7/14	8/14	14/14
مقدار التغير منذ 2018	%8	%3	%16	%6	%0.04	%0.12
اتجاه التغير منذ 2018	+	-	-	+	-	-

ثالثاً: دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على مستوى بيئة العمل الخيري العام:

صُنفت خمس دول: الأردن، المغرب، قطر، المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، على أنها تقوم بتوسيع رقعة عمل المنظمات الخيرية لديها، وبالتالي، تراوحت الدرجات الإجمالية، في هذه الدول (باستثناء قطر)، في عامل «سهولة تشغيل المنظمات الخيرية» (بين 2.9 في المملكة العربية السعودية و3.7 في المغرب) وهي أعلى من بقية الدول، أما الدرجات الإجمالية في المجموعة الأولى فكانت أقل مما كانت عليه في 2018، بينما في المجموعة الأخيرة كانت النتائج مستقرة أو أفضل.

جدول رقم (2)

دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على مؤشر بيئة العمل الخيري

الدولة	سهولة تشغيل المنظمات الخيرية	الحوافز الضريبية	التحفيزات الخيرية غير الحدود	البيئة السياسية	البيئة الاقتصادية	البيئة الاجتماعية والثقافية	الدرجة النهائية
جمهورية مصر العربية	1.83	2.75	1.25	1.75	3.5	3	2.35
إيران	1.5	3	2	1	1.5	2.3	1.88

الدولة	سهولة تشغيل المنظمات الخيرية	الدوافع الضريبية	التحفيزات الخيرية غير الحدود	البيئة السياسية	البيئة الاقتصادية	البيئة الاجتماعية والثقافية	الدرجة النهائية
الأردن	3	4.25	3.5	3	3.5	4	3.54
الكويت	3.33	3.4	3.7	3.75	4	4	3.70
لبنان	3.83	3	2.5	2.75	3	5	3.35
المغرب	4.17	3	3.25	3	4	5	3.74
قطر	2	2.5	2	1	5	3	2.58
المملكة العربية السعودية	2	غير متوفر	1	4	4	3.5	2.9
السودان	2.67	2.25	2.5	2	1.5	4	2.49
تركيا	2.17	2	3	2	2.5	4	2.61
الإمارات العربية المتحدة	3.33	غير متوفر	3	3	5	3.5	3.57
المتوسط الإقليمي	2.86	2.97	2.60	2.58	3.46	3.82	3.05

خلال الفترة بين 2018 و2022، كانت بيئة العمل الخيري العامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مختلطة، ففي الماضي، سمحت دول مثل: تركيا بعمل المنظمات الخيرية دون أي تصريح أو تسجيل، وهناك دول بها قدر من القيد على أنشطة المنظمات الخيرية، وذلك بحسب ما ورد في التقرير، وهناك دول تعمل حكوماتها جنبًا إلى جنب مع الجهات الخيرية.

القسم الثالث

دولة الكويت على مؤشر بيئة العمل الخيري⁽¹⁾

← حقائق عن الإطار العام للعمل الخيري بالكويت

← بيئة العمل الخيري في الكويت:

- إنشاء المنظمات الخيرية في الكويت
- الحوافز الضريبية في الكويت
- التدفقات الخيرية عبر الحدود في الكويت
- البيئة السياسية للعمل الخيري في الكويت
- البيئة الاقتصادية
- البيئة الاجتماعية - الثقافية الداعمة للعمل الخيري في دولة الكويت

← مستقبل العمل الخيري في الكويت

← الاستجابة الخيرية لوباء كوفيد - 19 (COVID-19)

← الكويت: حقائق وأرقام

(1) قام بكتابة هذا التقرير الخبيران: د. سامر أبو رمان (المركز العالمي لدراسات العمل الخيري - IICO) وأوس الشاهين (سنبلة للاستشارات الخيرية الإنسانية)، تحت عنوان The 2022 Global Philanthropy Environment Index: Kuwait، وذلك بمساهمة من العاملين في كلية ليالي فاميلي للعمل الخيري - جامعة إنديانا.

القسم الثالث

دولة الكويت على مؤشر بيئة العمل الخيري⁽¹⁾

أولاً: حقائق عن الإطار العام للعمل الخيري بالكويت

هناك مجموعة من الحقائق التي من المهم التعرف عليها، لأنها بمثابة تحديد للمناخ الخاص بالعمل الخيري داخل دولة الكويت، ومن أبرز تلك الحقائق:

- أن الأشكال القانونية للمنظمات الخيرية المدرجة في القانون هي:
 - الجمعيات والمبرات.
 - الشركات غير الربحية.
 - الأوقاف.
- هناك خمس قضايا اجتماعية رئيسية تناولتها هذه المنظمات وهي: الطب: الصحة والبحوث الطبية، الدين، الطاقة، التعليم، الإغاثة.
- متوسط الوقت الذي يحدده القانون لتسجيل منظمة خيرية: 0-30 يوماً.
 - متوسط تكلفة تسجيل منظمة خيرية: 0 دولاراً أمريكياً.
 - قانون الجمعيات لا يفرض رسوم التسجيل.
- المستويات الحكومية التي تضطلع بمهمة تنظيم تأسيس المنظمات الخيرية: هي الحكومة المركزية/ الفيدرالية.

ثانياً: بيئة العمل الخيري في الكويت

في هذا الجزء سيتم التعرف على بيئة العمل الخيري في الكويت، وذلك من خلال عرض مكانة الكويت على المؤشر لعام 2022، وقد جاءت النتائج كما يتضح من الجدول رقم (3):

(1) نشر هذا التقرير باللغة الإنجليزية على موقع: <https://scholarworks.iupui.edu/bitstream/handle/2022/28278/1805/GPEIKuwait.pdf>

جدول رقم (3)

بيئة العمل الخيري في دولة الكويت

العامة	سهولة إنشاء المنظمات	الدوافع الخيرية	التدفقات النقدية غير المحددة	البيئة السياسية	البيئة الاقتصادية	البيئة الاجتماعية والثقافية	الدرجة الكلية
2022	3.33	3.4	3.70	3.75	4	4	3.7
2018	3.33	3	3.2	3	غير متوفر	4	3.31

1. إنشاء المنظمات الخيرية في الكويت:

يتكون هذا المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية، هي عبارة عن أسئلة داخل استمارة الاستبيان التي تم من خلالها جمع البيانات من الخبراء، وتتعلق بالقوانين واللوائح التي تحكم إنشاء المنظمات الخيرية.

تغطي الأسئلة المتعلقة بتسجيل النقاط لهذه الفئة ثلاثة جوانب من اللوائح هي: (أ) الإنشاء والتسجيل، (ب) العمليات، (ج) حل الجمعيات الخيرية، وفيما يلي تناول مكانة الكويت على كل منها:

• سهولة إنشاء المنظمات الخيرية:

(3) درجات

حصلت دولة الكويت على (3) درجات، وهي درجة جيدة على المؤشر. القانون الرئيسي الذي يحكم تكوين المنظمات والمؤسسات الخيرية في الكويت هو قانون جمعيات النفع العام، ووفقاً للمادة 4 من هذا القانون، يجوز لأي مجموعة لا تقل عن 50 شخصاً التقدم بطلب لتشكيل جمعية منفعة عامة لتقديم خدمات، أو القيام بأنشطة اجتماعية، أو ثقافية، أو دينية، أو رياضية على أساس تطوعي دون هدف الربح، وكذلك لإدارة الجمعيات الخيرية، ويشترط في الأعضاء المؤسسين للجمعية أن يكونوا مواطنين كويتيين لا تقل أعمارهم عن 21 سنة ولديهم سجل جنائي نظيف.

يتطلب تأسيس الجمعيات والمؤسسات موافقة وزارة الشؤون الاجتماعية. وفقاً للمادة 8 من قانون الجمعيات ذات النفع العام، يجب تقديم طلب تسجيل الجمعية إلى وزارة الشؤون الاجتماعية وفقاً للقرار الوزاري رقم 61 لسنة 2005.

يجب أن يكون الطلب مصحوبًا بما يلي:

- أ. نسختان من النظام الأساسي للجمعية معتمدتان من المؤسسين.
- ب. نسخة من محضر اجتماع الجمعية التأسيسية الذي عين فيه أعضاء مجلس الإدارة.
- ج. الإفصاح عن أسماء أعضاء مجلس الإدارة.
- د. صحيفة جنائية.

ولا يشترط قانون جمعيات النفع العام حدًا أدنى لمتطلبات رأس المال لتسجيل الجمعيات، ولا يفرض رسوم تسجيل، يتم النظر في تسجيل الجمعية في وزارة الشؤون الاجتماعية في غضون 30 يومًا من تقديم الطلب.

وعلى حين أنه يمكن لوزارة الشؤون الاجتماعية أن ترفض طلبًا في غضون شهر من تقديمه مع الإشارة إلى أساس الرفض، إلا أنه من الغامض فيما إذا كان الرد أساسًا مطلوبًا بموجب القانون، وتم الإبلاغ مؤخرًا عن حالة واحدة على الأقل تتعلق بطلب معلق لمدة 60 يومًا، ويمكن للمتقدمين تقديم استئناف ضد الرفض أو التعديل لدى وزير الشؤون الاجتماعية أو اللجان التي يعينها. قرار الرفض الصادر عن هذه السلطات نهائي ولا يمكن الطعن فيه إلا أمام المحكمة. بشكل عام، يشير العدد المتزايد للجمعيات المشكّلة حديثًا إلى سرعة العملية.

• حرية عمل المؤسسات الخيرية بدون تدخل حكومي:

(3) درجات

وقد حصلت دولة الكويت فيه على (3) درجات أيضًا، ويبدو هذا منطقيًا، حيث إنه بالنظر إلى واقع العمل الخيري في علاقته بالمؤسسات الحكومية داخل الدولة، نجد أن هناك بعض التدخلات المحسوبة من جانب الجهات الحكومية في العمل الخيري، فعلى سبيل المثال يحق لوزارة الشؤون الاجتماعية بموجب القانون الإشراف على الاجتماعات الدورية للجمعية العمومية للجمعيات، ولا يعتبر الاجتماع قانونيًا إلا إذا تم إخطار الوزارة بتاريخ ومكان انعقاد الجمعية قبل 15 يومًا على الأقل، وحضور ممثليها.

تحدد المادة 14 من قانون جمعيات النفع العام ما يجب على الجمعية تقديمه إلى الوزارة المختصة مع دعوة الجمعية العمومية:

- أ. تقرير مجلس الإدارة.
- ب. الميزانية والتقرير المالي الذي تم تدقيقه من قبل مكتب تدقيق معين من قبل الجمعية ومعترف به قانونًا من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية.
- ج. مقترحات الأعضاء المقدمة في الوقت الذي تحدده اللوائح.

د. محاضر انتخاب أعضاء مجلس الإدارة.

هـ. مشروع الموازنة للسنة التالية يقدم إلى وزارة الشؤون الاجتماعية في موعد أقصاه شهر بعد انتهاء السنة المالية للجمعية.

وفقاً للمادة 30 من قانون جمعيات النفع العام، لا يجوز للجمعية الانضمام أو المشاركة في أي جمعية مقرها خارج الكويت قبل الحصول على ترخيص من وزارة الشؤون الاجتماعية. تعتبر المنظمات المسجلة كجمعيات خيرية عامة وجمعيات ذات منفعة عامة غير خيرية تتمتع بوضع منفعة عامة، وبالتالي لا يُسمح لها بجمع الأموال العامة إلا إذا حصلت على موافقة وزارة الشؤون الاجتماعية (المادة 14 من القرار الوزاري 2015/48 بشأن تنظيم جمعيات النفع العام).

• مدى تحكم السلطة الحكومية في إغلاق وحل المنظمات الخيرية:

(4) درجات

وحصلت فيه دولة الكويت على (4) درجات، وهي أعلى درجة على مستوى المؤشرات الثلاثة الفرعية المكونة لمؤشر إنشاء المنظمات الخيرية، وهي درجة متقدمة، وربما يرجع ذلك إلى أن قانون جمعيات النفع العام يحدد الحالات التي يجوز فيها حل الجمعية إما من قبل الجمعية العمومية أو من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية، حيث تنص المادة 16 (الفقرة هـ) على أن الجمعية العمومية غير العادية يمكنها حل الجمعية، وتنص المادة 28 على أنه «يجوز حل الجمعية طواعية بقرار من الجمعية العمومية غير العادية التي حضرها أكثر من نصف الأعضاء وبموافقة أغلبية الحاضرين، ويجب إخطار وزارة الشؤون الاجتماعية بموعد ومكان هذا التجمع قبل خمسة عشر يوماً على الأقل».

وتنص المادة 27 من قانون جمعيات النفع العام على أنه يجوز لوزارة الشؤون الاجتماعية حل الجمعية إذا:

أ. انخفضت عضويتها إلى أقل من خمسين عضواً.

ب. انحرفت الجمعية عن أهدافها، أو تم ارتكاب مخالفة جسيمة لنظامها الأساسي.

ج. أصبحت غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية.

د. انتهكت أحكام القانون.

لا يفصل قانون جمعيات النفع العام، في حالة الحل، في التصرف في الأموال والوثائق إلا بقرار من وزارة الشؤون الاجتماعية.

كما تنص المادة 27 مكرر 1 من قانون جمعيات النفع العام على أنه يجوز لوزارة الشؤون

الاجتماعية حل مجلس إدارة الجمعية وتعيين مجلس إدارة أو مدير مؤقت لفترة محددة قابلة للتجديد لتولي الصلاحيات المخولة لمجلس الإدارة في الحالات التالية:

- أ. إذا خالفت الجمعية أحكام هذا القانون أو النظام الأساسي للجمعية.
- ب. إذا أصبح عدد أعضاء مجلس الإدارة غير كاف للاحتفاظ به بشكل مناسب.
- ج. إذا اقتضت مصلحة الأعضاء أو أهداف المجتمع الاجتماعية.

ويجوز التظلم من قرار الحل أمام مجلس الوزراء خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره.

وبحسب وكالة الأنباء الكويتية (2018)، أفادت وزارة الشؤون الاجتماعية بحل ثلاث جمعيات بالإضافة إلى 17 مبرة. ومع ذلك، في استعراض لسيادة القانون، تم الطعن في القرارات الوزارية بحل الجمعيات في المحكمة، ويتم تفصيل أحدث الحالات أدناه وفقاً للبيانات التي تم جمعها من قبل خبراء الدولة.

اسم الجمعية	تاريخ الإعلان الرسمي	تاريخ القرار الوزاري	السرد الرسمي لسبب الحل	الوضع الحالي
الثقلين	2006	2018	تقديم القروض وإجراء المعاملات المالية إلى الخارج من خلال قنوات معينة بشكل غير رسمي وإطلاق المشاريع دون موافقات مسبقة.	مجمدة
البنيان	2015	2016	تنفيذ المشاريع التنموية في الخارج مع النظراء المحليين دون الحصول على الموافقات المسبقة.	أعيدت إلى العمل (2020)
السلام	2016	2018	جمع التمويل نقدًا، المذكرات الأمنية والدبلوماسية وإطلاق المشاريع دون الحصول على موافقات مسبقة.	أعيدت إلى العمل (2020)

2. الحوافز الضريبية في الكويت:

يتكون هذا المؤشر من مؤشرين فرعيين يتطرقان إلى القوانين واللوائح التي تحكم القيود المالية الخاصة بمنح التبرعات وتلقيها محليًا، وهما:

• مدى ملائمة النظام الضريبي لتقديم التبرعات الخيرية:

(3.4) درجات

حصلت دولة الكويت على (3.4) درجات على هذا المؤشر الفرعي، وربما يعود هذا إلى أنه على الرغم من المناقشات السياسية الأخيرة حول الحاجة الملحة لتطبيق ضريبة القيمة المضافة (VAT) وغيرها من أشكال الضرائب في دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أن دولة الكويت لا تزال دون نظام لضريبة الدخل؛ وبالتالي لا يحصل الأفراد أو الشركات على إعفاءات ضريبية، ومع ذلك، يتعين على الشركات الكبرى المدرجة في سوق الأوراق المالية دفع زكاة بنسبة 1% للحكومة أو إلى منظمة غير ربحية، كما تُلزم وزارة المالية الشركات المساهمة باستخراج 1% من صافي أرباحها السنوية للأعمال الخيرية، حيث يتم تقديم الأموال إلى الوزارة أو إلى المؤسسات الخيرية الحكومية الرسمية مباشرة، ووفقًا لتقرير ICNL حول الكويت (2016)، فإن قانون الضرائب يقدم بعض التفضيلات الضريبية المتاحة بشكل أساسي للشركات الأجنبية «للأنشطة الخيرية التي تعتبرها هيئة الضرائب خيرية»، بما في ذلك التبرعات المقدمة إلى الحكومة(1)؛ وهذا معناه أن النظام الضريبي داخل دولة الكويت ملائم للأعمال الخيرية.

• مدى ملائمة النظام الضريبي للمنظمات الخيرية لتلقي التبرعات الخيرية:

غير محتسبة

لم تُحتسب لدولة الكويت أي درجات في هذا المؤشر الفرعي، وربما يرجع ذلك إلى أن الكويت ليس لديها نظام ضريبي، فالتبرعات التي تتلقاها إحدى الجمعيات، سواء من وزارة الشؤون الاجتماعية أو من الأشخاص، أو الكيانات، أو الوصايا، أو التبرعات، أو الإعانات؛ لا تخضع لضرائب الأجر، ولا يوجد على المنظمات الخيرية أية رسوم أو مدفوعات أخرى بديلًا عن الضرائب.

3. التدفقات الخيرية عبر الحدود في الكويت:

يتضمن هذا المؤشر مؤشرين فرعيين، وكلاهما يدوران حول القوانين واللوائح التي

(1) تقرير ICNL، ص. 15

تحكم القيود المالية الخاصة بمنح وتلقي التبرعات عبر الحدود، وكل ما يتعلق بالتسجيل الخاص بالجهات المانحة والجهات المتلقية، وفيما يلي عرض لكل منهما بالتفصيل.

• مدى ملاءمة البيئة التنظيمية القانونية لإرسال التبرعات عبر الحدود:

(3.4) درجات

يُمكن تفسير تلك الدرجة، ومن خلال واقع العمل الخيري داخل الدولة، بأنه وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم 867 لعام 2001 للبنك المركزي الكويتي؛ هناك تأسيس للآليات والأساليب اللازمة لمراقبة التحويلات المالية الخارجية التي تقوم بها جمعيات المنفعة العامة والمؤسسات العامة للأنشطة الخيرية، ومع ذلك فإن القرار الوزاري رقم 2015/48 بشأن تنظيم الجمعيات الخيرية العامة ينص على أنه: «لا يجوز للجمعيات الخيرية تلقي أو إرسال أي تبرعات من دولة الكويت أو خارجها ما لم يتم الحصول على موافقة خطية مسبقة من الوزارة بالتنسيق مع الجهات الحكومية ذات الصلة» (المادة 19)، ويتطلب قرار مجلس الوزراء رقم 867 أيضاً أن تحصل الجمعيات على موافقة وزارة الخارجية على أي خطط أو برامج تقترحها الجمعيات لتنفيذها خارج البلاد، وفقاً لآلية عمل مناسبة تتفق عليها الوزارة والجمعيات.

ولا توجد قيود على إرسال الأموال الخيرية إلى الخارج من الجانب الكويتي، ولكن قد تظهر بعض القيود بسبب أوضاع في الدول المستقبلية، مثل الأزمات والنزاعات، والتي قد تتسبب في إغلاق البنوك ومنع التحويلات المالية على سبيل المثال. في مثل هذه الحالات، تصدر الوزارة خطاب موافقة لتحويل الأموال من خلال مكاتب الصرافة بدلاً من التحويلات المصرفية، وبعض الدول التي تتلقى مساهمات خيرية كويتية قد تفرض أيضاً ضرائب أو رسوماً معينة.

يظهر تأثير وزارة الخارجية على المساعدات الخيرية في إشرافها على تحويل الأموال التي تجمعها الجمعيات وضمان وصولها إلى الوجهة الصحيحة، علاوة على ذلك فقد أنشأت الوزارة بوابة إلكترونية تنظم تسجيل النظراء المحليين في الخارج، ويُسمح للجمعيات الكويتية بالتعاون فقط مع نظرائها المعتمدين من وزارة الخارجية، ويتم إصدار موافقات التحويل لتحويل الأموال، إما من حساب الجمعية الخيرية الكويتية إلى حساب المنظمة خارج الكويت، أو من خلال حساب وزارة الخارجية، أو من خلال مكاتب الصرافة، وتوجد هذه الإجراءات لحماية العمل الخيري من المخاطر المتعلقة بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

في حين أن المسؤولين والسياسات الموثقة تشجع التركيز المحلي، فإن مثل هذه التوجيهات لا يتم إنفاذها من خلال قانون ملزم. ومع ذلك، فإن مواجهة وباء كوفيد-19 (COVID-19) دفعت السلطات تحديداً إلى التعبير عن تفضيلها. هذا الإجراء هو سابقة لأن مشاركة السلطات في تحويل العون وصناعة المساعدات الخيرية للتركز داخلياً كان محدوداً، وكانت المشاركة في حالات مثل أن تستقبل الدولة مسؤولاً أجنبياً في زيارة من دولة تعمل فيها الجمعيات الكويتية، وأن يدعى ممثلوها لمقابلة الضيف، وتنظيم حملة وطنية لجمع التبرعات برعاية سمو الأمير، ووضع قيود احترازية على رحلات الإغاثة لأسباب أمنية، وعليه، كان من المتوقع أن تساهم الجمعيات في دعم الرعاية الصحية والأجهزة الحكومية الأمنية. في وقت لاحق، بمناسبة عيد الأضحى، أوعز مجلس الوزراء إلى وزارة الشؤون الاجتماعية باتخاذ إجراءات للحد من توزيع لحوم الأضاحي في الخارج والتركيز بدلاً من ذلك على تلبية الاحتياجات المحلية (AlJarida، 2020، com)، وأفاد الشايحي (2020) أن البعض انتقدوا هذه الخطوة على أنها تدخّل ومحاولة للتلاعب، كما حذر من أن المتبرعين قد يلجأون إلى ما يسميه «السوق الخيرية السوداء» بدلاً من الإنفاق في المسارات القانونية والرسمية، حيث إنهم يفضلون مساعدة من هم خارج الكويت.

الجدير بالذكر أنه وفقاً للتقرير الإنساني الكويتي (السنبلة ووزارة الشؤون الاجتماعية، 2017)، تم توجيهه 84% من التبرعات التي جمعتها الجمعيات نحو مشاريع خارج دولة الكويت.

• البيئة التنظيمية القانونية المنظمة لتلقي التبرعات عبر الحدود:

(4) درجات

تناسب هذه الدرجة مع الإطار العام التنظيمي والقانوني لبيئة العمل الخيري في الكويت، حيث تحدد المادة رقم (18) من قانون الجمعيات ذات النفع العام مصادر الدخل للتبرعات والإعانات للجمعيات، كما تلزم المادة (19) الجمعيات بإيداع الأموال باسمها في بنك كويتي، أما المادة (22) من القانون فتسمح للجمعيات بجمع التبرعات مرة واحدة في السنة لتحقيق أهدافها، والامتثال للشروط المنصوص عليها في القانون، كما يطلب قرار مجلس الوزراء في القرار رقم (867) لسنة 2001 من جميع الجمعيات أن تدرج في موازنتها العامة جميع إيرادات ونفقات الشركات التابعة لها.

فالقانون لا يمنع الجمعيات من تلقي، أو جمع الأموال، أو المزايا بشكل مباشر، أو غير مباشر في شكل مساهمات أو إعانات من أي نوع من شخص أو جمعية أو هيئة مقرها خارج دولة الكويت، ومع ذلك يجب الحصول على إذن من وزارة الشؤون الاجتماعية،

وقد ألزم قرار مجلس الوزراء رقم 867 لسنة 2001 كافة الجمعيات بأن تضمن موازاناتها العامة جميع إيرادات ومصروفات منتسبها.

وباعتبارها دولة مصدرة للنفط، تعد الكويت أيضًا مانحًا إنسانيًا رئيسيًا، ووفقًا للبنك الدولي (2019)، فإن الناتج المحلي الإجمالي يعادل 134 مليار دولار أمريكي، وتهدف الجمعيات الكويتية بشكل عام إلى إنفاق التبرعات الواردة من الخارج في أماكن أخرى، وتأتي هذه التبرعات بشكل حصري تقريبًا من الأفراد، ويتم تقديمها من خلال روابط على الإنترنت، حيث «لا يمكن للمنظمات الخيرية تلقي مساهمات مباشرة من المنظمات الخيرية خارج الكويت إلا في شكل تحويلات رسمية، وبموافقة رسمية من السلطات الكويتية».

لقد كان من الممارسات الشائعة للمنظمات الخيرية «تسويق» مشاريعها من خلال المؤثرين على وسائل التواصل الاجتماعي، ومع وجود متابعين في العديد من البلدان، يتم جمع مبالغ كبيرة على مستوى العالم، مما يخلق أمثلة فريدة لتلقي التبرعات عبر الحدود، على سبيل المثال، أفادت جمعية العون المباشر، وهي إحدى أقوى الجمعيات في الكويت، أن تعاونها مع مستخدمي اليوتيوب (YouTube) واليوتيوبر حسن سليمان (المعروف أيضًا بأبي فلة) قد اجتذب عشرات الآلاف من المتبرعين من 68 دولة مختلفة.

من الأدوات الإضافية لتلقي التبرعات عبر الحدود المنصات عبر الإنترنت، مثل give.org.kw، وهي شركة غير ربحية تهدف إلى تحسين عملية التبرع، وتربط المتبرعين بالمؤسسات الخيرية المسجلة في الكويت، الانضمام إلى المنصة مجاني للجمعيات الخيرية ويذهب 100% من مبلغ التبرع إلى المؤسسات الخيرية (2021, Give).

4. البيئة السياسية للعمل الخيري في الكويت:

يتضمن هذا المؤشر مؤشرين فرعيين يقيسان مدى ملاءمة كل من: البيئة السياسية، والسياسات والممارسات العامة للعمل الخيري في الكويت.

• مدى ملاءمة البيئة السياسية للأعمال الخيرية:

(4) درجات

لعل السبب في تلك الدرجة هو أن النظام السياسي يعترف بدور الجمعيات الخيرية وأهميتها، ويشجعها على تعزيز المنفعة العامة لتقديم الخدمات أو القيام بأنشطة اجتماعية أو ثقافية أو دينية أو رياضية على أساس تطوعي بدون ربح، فالقرار الوزاري رقم (867) لعام 2001 يفرض تقديم التبرعات الخيرية غير المشروطة من خلال اعتماد

لجان للعديد من المشاريع الخدمية، مثل بناء المساجد والمدارس والمستشفيات، وما يهتم جمعيات المنفعة العامة المعنية بالترفيه أو الأمور الروحية، بالإضافة إلى ذلك؛ هناك مبادرة لإعداد برامج إعلامية خاصة لتوعية المانحين بأهمية التحرك نحو تبني مشاريع خيرية داخل البلاد.

ولا يبدو أن التغييرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية تشكل تهديدًا لاستدامة القطاع الخيري، حيث اعتاد مواطنو دولة الكويت على المشاركة في العمل الخيري.

في محاولة لبناء وعاء قانوني شامل ومتكامل، قام كل من مجلس الأمة الكويتي والحكومة بصياغة «قانون العمل الخيري» الجديد، تؤكد المسودتان على أهمية تعزيز العمل الخيري والتصدي لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتمت دعوة الجمعيات الخيرية للمشاركة في الحوار في صياغة القانون، مما يشير إلى انفتاح وشفافية نهج السلطات، ومع ذلك، لم يتم إقرار المسودات كتشريعات بعد.

وأوضح الشاهين (2015) أن مشروع القانون ينص على أن «وزارة الشؤون الاجتماعية يجب أن تتعاون مع الجهات المختصة»، وعند تقدير الضرورة، لإنشاء ملحقين إنسانيين. تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بالإشراف على هذه الكيانات، ولكن دون مخالفة القانون رقم 21 لسنة 1962، علاوة على ذلك، يحمل القسم 7 من القانون المقترح عنوان «المخالفات والعقوبات والجزاءات»، كما يتضح من العنوان، يوضح القسم الانتهاكات المحتملة ونتائج كل منها. على سبيل المثال، يمكن أن تؤدي الأعمال الخيرية غير المرخصة إلى سجن الشخص لمدة أقصاها ثلاث سنوات بالإضافة إلى غرامة قدرها 1000 إلى 3000 دينار كويتي (حوالي 3300 إلى 10000 دولار أمريكي)، ويشرح القسم تشكيل وحدة للضبطية القضائية ذات صلاحيات لدخول وتفتيش مكاتب وكالات المساعدة ومحتوياتها، بما في ذلك البيانات، ووفقًا للمادة 31، فإن نشر الشائعات السلبية التي قد تؤدي إلى عدم الثقة في وكالات الإغاثة والكشف عن «أسرارها» سيكون أمرًا يعاقب عليه بشدة، وتحمّل المادتان 34 و35 وزارة الشؤون الاجتماعية مسؤولية تطبيق الحوكمة في آليات المراقبة الخاصة بها وتوفير التدريب والموارد من خلال إنشاء معهد لعمال الإغاثة. القانون المقترح له سياسة تنفيذية تحتاج إلى موافقة وزارة الخارجية (الشاهين، 2015).

في المقابل أوضح أبو رمان (2018) أن مشروع القانون يفرض قيودًا على: قبول التبرعات والهبات والوظايا، عند الانضمام إلى جمعيات أو هيئات خارجية، وعلى المنظمات الخيرية التي تمتلك عقارات إلا بالقدر الكافي. علاوة على ذلك، فإن مشروع القانون، وفقًا للمادة 8، ينظم موافقة المنظمات الخيرية على الطلبات التطوعية، مما يجعل

الموافقة الخفية للوزارة والتصديق على العقود شرطاً مسبقاً، ومع ذلك، يمكن أن يكون لمثل هذا المطلب تأثير سلبي على التطوع والقدرة على جذب متطوعين جدد. المادة 4، البند 5، تحظر على الجمعيات الخيرية إنشاء مدارس، مما يحرمها من حوالي 30% من عملها الميداني.

وقد دفعت الشكوك والاتهامات المبالغ فيها تجاه المنظمات الخيرية بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر بعض الدول إلى مراجعة أنشطة هذه الهيئات، وتقييد عدد كبير منها، وتشديد عملية جمع التبرعات. وسواء كان مصدرها قرارات داخلية أو إملاءات خارجية، فقد أضعفت هذه الإجراءات بشكلٍ خطير عملية جمع الأموال لهذه المنظمات وقيّدت إرسالها للتبرعات عبر الحدود، ونتيجة لذلك، وجدت المنظمات الخيرية نفسها مقتصرة تقريباً على الأنشطة المحلية (أبو رمان، 2019)، ومع ذلك، أكد الشاهين (2015) أن نهج الكويت كان مختلفاً عن نهج بعض الحكومات الإسلامية الأخرى، التي اختارت أن تكون أكثر حزماً، مما جعل الأمور صعبة للغاية بالنسبة للمنظمات الخيرية، وأكد أن السياسة الكويتية اعتمدت على دمج الجمعيات وتعديلها في بعض النواحي بما يخدم المصلحة المشتركة.

• مدى مناسبة السياسات والممارسات العامة للأعمال الخيرية:

(3.5) درجات

هذه النتيجة تؤكد على دعم الحكومة للمؤسسات الخيرية، ولهذا الغرض تم إنشاء اللجنة العليا للأعمال الخيرية، والتي تقوم بتنسيق العلاقات بين المكاتب الحكومية والهيئات الشعبية من أجل تفعيل العمل الخيري، وتوجيهه لتحقيق أغراضه وأهدافه المرجوة، كما أنشأت سجلاً للفرق التطوعية، بالإضافة إلى أن الحكومة لا تمارس أي نوع من الضغط على كيفية توجيه التبرعات.

إلا أن الجمعيات الخيرية تواجه بعض المعوقات الإدارية عند التعامل مع المؤسسات الحكومية، خاصة فيما يتعلق بالحصول على إذن لجمع الأموال داخل دولة الكويت، أو عند تنفيذ المشاريع خارج الدولة، مما يؤدي إلى تأخير تنفيذ مثل هذه المشاريع.

يلخص روبرت ماكنمارا، الرئيس السابق للبنك الدولي، الجانب الرسمي للعمل الخيري في الكويت: «هنا كانت الكويت، وهي دولة صغيرة، حتى وقت قريب من بين أفقر الأماكن على وجه الأرض، تنشئ صندوقاً للتنمية في عام استقلالها السياسي، وبينما رحبت بازدهارها المكتشف حديثاً، كانت تعلن عن استعدادها لتقاسم ثروتها المستقبلية مع جيرانها العرب (ماكينون، 1997).

يتضح من الخطب والتصريحات الرسمية العديدة أن العمل الخيري قيمة عزيزة على الكويت. وهناك اقتباس دارج في هذا المجال يُنسب إلى أمير الكويت الراحل صباح الأحمد: «العمل الخيري تاج على رؤوسنا»، وقد أدرجت السلطات الكويتية المنظمات الخيرية في المؤتمرات الدولية الكبرى التي عقدت في البلاد، بما في ذلك «إنسانية واحدة ضد الجوع»، وهي مبادرة دولية لإطعام مليار إنسان.

5. البيئة الاقتصادية:

(4) درجات

يركز هذا المؤشر على التعرف على مدى مناسبة البيئة الاقتصادية للأعمال الخيرية، وتبدو هذه الدرجة منطقية في دولة يغلب عليها الرفاه، حيث النفط هو المصدر الوطني الرئيسي، فإن الوضع المالي العام للمواطنين لا يعيق العمل الخيري، وتمتلك الكويت، كموطن لأول صندوق ثروة سيادية في العالم وسادس أكبر احتياطي نفطي، عوامل مثل: التعليم المجاني، والرعاية الصحية التي تدعم العطاء. الأفراد الذين يتحملون أعباء مالية أقل هم مانحون محتملون.

وقد توقع البنك الدولي أن ينمو الاقتصاد الكويتي «بنسبة 204% عام (2021)، مدفوعاً بقطاع النفط، يليه ارتفاع بنسبة 3.2% في عامي 2022 و2023» (البنك الدولي، 2021) وهذا بشكل عام وإجمالي، وكحال معظم البلدان، فإن الوضع الاقتصادي الجيد في الكويت يجعل العمل الخيري أسهل.

6. البيئة الاجتماعية - الثقافية الداعمة للعمل الخيري في دولة الكويت:

(4) درجات

يركز هذا المؤشر على التعرف وقياس «مدى مناسبة القيم والممارسات الاجتماعية - الثقافية للأعمال الخيرية»، وقد حصلت فيه دولة الكويت على (4) درجات، وهي درجة متقدمة، ويوضح أبو رمان (2020) أن الكويت تتميز بتراث ثقافي وديني عميق الجذور يشجع العمل الخيري سواء كان موجهاً داخل الكويت أو خارجها. تتداخل عدة عوامل في تكوين هذه البيئة الاجتماعية والثقافية، أهمها الثقافة الإسلامية نفسها، والكويت قريبة جداً من المقدرات الإسلامية؛ مما يلعب دوراً كبيراً في تقوية المشاعر الدينية لدى الكويتيين وارتباطهم بالأصالة وحب الخير.

عنصر مهم آخر هو التراث الثقافي للبلاد، نظرًا لأن الكويت تأسست تاريخيًا على مساكن وأزقة مجاورة، فقد كانت الأجيال الأولى فخورة بالتضامن الاجتماعي والتلاحم بين الناس في أوقات الأزمات، وتم تجسيد المعنى الاجتماعي لـ «العشيرة» لاحقًا في العديد من الأقوال التقليدية، مثل «ادفع طواها، تدفع بلواها»، وبحسب المؤرخين، فإن الشيخ جابر بن عبد الله الصباح (1814 - 1859)، ثالث حكام الكويت، كان يُدعى «جابر العيش»، ويعني العيش الأرز باللهجة الكويتية؛ لأنه أعد موائد طعام، معظمها من الأرز، بجوار قصره لإطعام الفقراء، وفي عام 1867، دفع الجفاف والمجاعة أعدادًا كبيرة من الفرس إلى الفرار إلى الكويت، والتي وفرت المال والطعام والمأوى للاجئين خلال فترة الجفاف التي استمرت ثلاث سنوات، والأهم من ذلك أن المجتمع الكويتي عرف الفقر والعوز قبل اكتشاف النفط، فالعطاء والرغبة في مساعدة الآخرين صفة متأصلة لدى الكويتيين.

وقد اعتاد المجتمع الكويتي على ممارسة العمل الخيري، إلى الدرجة التي أصبح فيها العمل الخيري واجبًا دينيًا طوال العام، وليس فقط في المناسبات، ولكنه يزداد بشكل أكبر في المناسبات الدينية، خاصة في شهر رمضان المبارك، وأثناء الكوارث، مثل أزمة اللاجئين والمجاعات والحروب الأهلية، إذ تقوم الجمعيات الخيرية بجمع الأموال لتخفيف المعاناة، فعلى سبيل المثال: قامت جمعية العون المباشر - وهي واحدة من أقوى الجمعيات - بجمع تبرعات عبر الإنترنت في 12 ساعة فقط بحوالي 8 ملايين دولار أمريكي للمجاعة الصومالية، وفي 14 ساعة جمعت ما يقرب من 4 ملايين دولار أمريكي للأيتام الكينيين (Derwaza.com, 2017).

في عام 1959، صدر قانون تنظيم ترخيص جمع الأموال للأغراض العامة لتنظيم جمع الأموال للأغراض العامة ولمساعدة اللاجئين، وكما تمت الإشارة سابقًا، فإن الأنشطة الخيرية في الكويت منظمة ولها قانون يحكمها، مما أضفى على العمل الخيري الطابع المؤسسي، ومن ثم انخفض تأثير الأعمال الخيرية الشخصية أو الثقافية.

وتحترم الثقافة المجتمعية في الكويت الإحسان كثيرًا، كما أن العدد المتزايد من الجمعيات يخلق القدرة والتنوع لاستيعاب التبرعات من مجموعة واسعة من الناس على الرغم من اختلافاتهم الأيديولوجية والدينية، علاوة على ذلك، فإن الواجب الديني المتمثل في التبرع السنوي (الزكاة) هو مصدر دخل مهم للجمعيات على الرغم من معايير الإنفاق المقيدة.

ثالثاً: مستقبل العمل الخيري في الكويت:

يقيس هذا المؤشر الصورة العامة لمستقبل العمل الخيري في الكويت، بالإضافة إلى توصيات لتحسين البيئة الخيرية، ففيما يتعلق **بالوضع الراهن للقطاع الخيري في الكويت**؛ تشير الأرقام الرسمية إلى وجود حوالي 50 جمعية خيرية و88 منظمة خيرية تشرف عليها وزارة الشؤون الاجتماعية، وهذا يشير إلى وجود طلب صحي على العمل الخيري داخل المجتمع الكويتي، لكنه يزال دون المستوى المرغوب.

على الرغم من توسع الأعمال الخيرية في الكويت، فإن تطوير القطاع يتطلب قاعدة بيانات للقطاع الاجتماعي التطوعي في الدولة للسماح للمنظمات الخيرية بالوصول إلى معلومات موثوقة حتى تتمكن من تخطيط وتطوير البنية التحتية التي تمس الحاجة إليها للقطاع. ومن أجل الاستفادة من المتطوعين في الكويت، يجب أن يكون لدى إدارة المنظمات الخيرية تدريب متخصص في معهد، مما سيساعد الجمعيات على إدارة أعمالها بكفاءة من خلال نظام مالي وإداري متطور.

كما أن هناك حاجة للتعاون بين الجمعيات الخيرية والجهات الحكومية لمنع ازدواجية البرامج والجهود، وفي الوقت الحالي، لا يوجد مثل هذا التعاون إلا بين الجمعيات الخيرية وبيت الزكاة، كما أنه مع انتشار أحداث الربيع العربي على تونس وليبيا ومصر واليمن وسوريا والعراق بعد عام 2010، ونتيجة لعمليات التهجير والقتل والأزمات الإنسانية المأساوية في المنطقة العربية؛ قامت الكويت بتطوير مبادرات خيرية مثل: التبرعات، ومشاريع الرعاية خارج الحدود، وستظل هذه المبادرات بارزة في المناطق التي تتأثر بالأزمة بشكل متزايد، مثل: سوريا، والعراق، واليمن، وكذلك في الشعوب التي تعاني من الضيق مثل اللاجئين السوريين والعراقيين على الحدود التركية والأردنية واللبنانية.

وهناك **أحداث رئيسية حديثة** تؤثر بشكل عام على المشهد الخيري بين يناير 2018 وديسمبر 2020، وهي:

- (1) مناقشات مجلس النواب حول مشروع قانون تنظيم العمل الإنساني.
- (2) استضافة الكويت للمؤتمر الدولي لإعادة إعمار العراق.
- (3) نظمت وزارة الشؤون الاجتماعية، جنباً إلى جنب مع الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية، برنامج تدريب شامل طويل المدى لموظفي الجمعيات، أطلق عليه اسم «تمكين».

أما فيما يتعلق **باتجاهات التنمية المستقبلية** في المشهد الخيري فهي كالآتي:

- زيادة في التبرعات والهبات عبر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي.
- المزيد من جهود التنظيم والمساءلة في القطاع الخيري بسبب المطالب الداخلية والخارجية.
- عدم وجود عائدات بسبب أسعار النفط؛ بحيث يكون هناك عدد أقل من التبرعات.
- انتشار ثقافة العمل الخيري في وسائل الإعلام، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي بطريقة مثمرة، ليس فقط من أجل زيادة التبرعات؛ بل أيضاً لنشر الأخبار والأعمال الإنسانية والإغاثية بين المانحين المحتملين.

وفيما يلي مجموعة **توصيات رئيسية لتحسين بيئة العمل الخيري**:

- السماح بالتبرعات النقدية في الأماكن العامة، والتي يمكن للجمعيات الخيرية تنظيمها بالتعاون مع السلطات المحلية.
- تطبيق سياسات إدارة الجودة والشفافية للمنظمات الخيرية.
- تسهيل إنشاء منظمات خيرية.
- وقف تسييس العمل الخيري، حيث إن بعض المنظمات الخيرية تنتمي إلى تيارات سياسية.
- إنشاء كيان يضم ويدعم المنظمات الخيرية.

رابعاً: الاستجابة الخيرية لوباء كوفيد - 19 (COVID-19)

سيتم في هذا الجزء تقديم صورة عامة عن الاستجابة الخيرية لوباء كوفيد - 19 (COVID-19) في الكويت، وتوصيات لتحسين التعاون بين القطاعات، وذلك عبر مجموعة من القضايا التي صيغت في هيئة أسئلة، والمتمثلة في:

- **المجالات التي لعب فيها القطاع غير الربحي والعمل الخيري دوراً في الاستجابة لوباء كوفيد - 19 (COVID-19):**

في حين تم فرض حظر تجول صارم، تكشفت أزمة إنسانية، وهو ما نتج عنه تشكيل 41 جمعية خيرية كويتية ائتلاًفاً تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية لتوفير الإغاثة واللوجستيات والمعدات الطبية، وقد تمكن الائتلاف المسمى «فرقة للكويت» من جمع 9 ملايين دينار كويتي (حوالي 30 مليون دولار أمريكي) من أكثر من 198 ألف شخص من الجمهور (وكالة الأنباء الكويتية، 2020).

دفعت الأزمة إلى موسم حافل من العمل التطوعي، حيث استعانت بمتطوعين سابقين، ورفعت الطلب على المتطوعين الحاليين، وجذبت متطوعين جدد، حيث ساعد المتطوعين من المتطوعين في توزيع المواد الغذائية، وقاموا بإجراء مكالمات مع المرضى المعزولين، ومساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة الذين يصعب الوصول إليهم، وأداء مهام الدفاع المدني، ومساعدة المحتجزين في مراكز الاحتجاز المؤقت لمخالفين قانون الإقامة، والذين تم منحهم موافقة غير مشروطة على المغادرة (أبورمان، 2020)، بالإضافة إلى ذلك، بثت القنوات التلفزيونية حملات إعلامية متعددة اللغات بهدف توعية الوافدين لحماية أنفسهم وذويهم من الفيروس.

في مرحلة لاحقة، ساعد التحالف في مهمة تاريخية بدأها الأمير الراحل لإعادة ما يقدر بخمسين ألف طالب ومريض ومسافر كويتي من الخارج، حتى أن الجمعيات عملت مع السفارات الكويتية واتحادات الطلاب في الخارج لتوفير المطهرات وأقنعة الوجه للكويتيين الذين ينتظرون رحلاتهم إلى الوطن.

• **الابتكار والاتجاهات الجديدة في القطاع غير الربحي والعمل الخيري المتعلق باستجابات وباء كوفيد - 19 (COVID-19):**

شهد المؤلفون بشكل مباشر كيف تمكنت جمعيات متعددة من التنسيق معاً بشكل جيد، حيث تم تكليفها بمهام محددة لتسهيل العمل السريع، وكذلك لتحديد أولويات المشاريع. تم تشكيل «غرفة عمليات» مركزية، وعقدت اجتماعات افتراضية وفعالية بشكل منتظم بحضور الهيئات الحكومية، وكان من بين المبادرات الجديدة تعزيز تعليم الأطفال من خلال توفير الكتب وأشكال أخرى من الأدب للتعويض عن آثار إغلاق المدارس.

• **تأثير وباء كوفيد - 19 (COVID-19) على البيئة الخيرية:**

في أوقات الأزمات، مع زيادة المهام والتحديات، تكون الحاجة أكبر إلى دور أوسع للعمل الخيري في مختلف القطاعات، وبالتالي هناك مبرر لتدخل قطاع معين في عمل الآخرين، وقد أثبت الوباء أن الحكومات، بغض النظر عن مدى ثرائها، لا يمكنها أن تحل محل الدور المحوري للقطاع الخيري، والذي يمكن له إن استخدم طاقاته بشكل صحيح أن يقلل من عبء الأطراف الأخرى وموارد الدولة التي قد تستنزف قدراتها، وهو ما صاحبه تأكيد السلطات على ضرورة تركيز الإنفاق الخيري على الداخل، وهو ما دعمته معاناة العمال الوافدين وعديمي الجنسية؛ بسبب انقطاع سبل عيشهم.

• **التأثير المتوقع لوباء كوفيد - 19 (COVID-19) على البيئة الخيرية في عام 2021:**

هناك مجموعة من التأثيرات محتملة الحدوث في القطاع الخيري، وذلك كنواتج لانتشار وباء كوفيد - 19 (COVID-19)، والمتمثلة في:

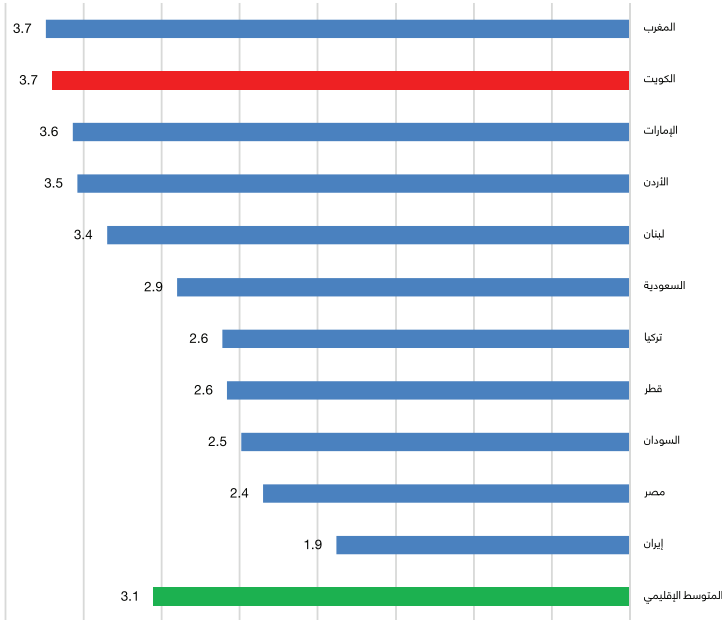
- التركيز المتزايد على الجوانب الطبية والصحية.
- انخفاض في قدرات العطاء بسبب التعقيدات الاقتصادية والمالية.
- انتشار استخدام الحلول الرقمية والاتصالات عن بُعد.
- البحث عن مصادر دخل مستدامة.
- قد ترى المنظمات الخيرية نفسها مدفوعة لإعطاء الأولوية للإغاثة المباشرة بدلاً من التنمية طويلة الأجل.

خامساً: الكويت: حقائق وأرقام⁽¹⁾

- إجمالي المؤشر العام لدولة الكويت يبلغ (3.7) درجة: وهو أعلى من المتوسط العام للمؤشر الإقليمي بحوالي (0.65) درجة، وجاءت دولة الكويت متساوية مع المغرب التي حصلت على نفس الدرجة، تلاهما الإمارات بفارق (0.1)، وذلك كما يُظهر الشكل رقم (16).

شكل رقم (16)

الكويت على المؤشر الرئيسي لبيئة العمل الخيري



(1) هذا الجزء ليس ضمن ورقة Country Report 2018: Kuwait، وإنما هو مأخوذ بتصريف من التقرير الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

The 2022 Global Philanthropy Environment Index Region Report: Middle East and Northern Africa:

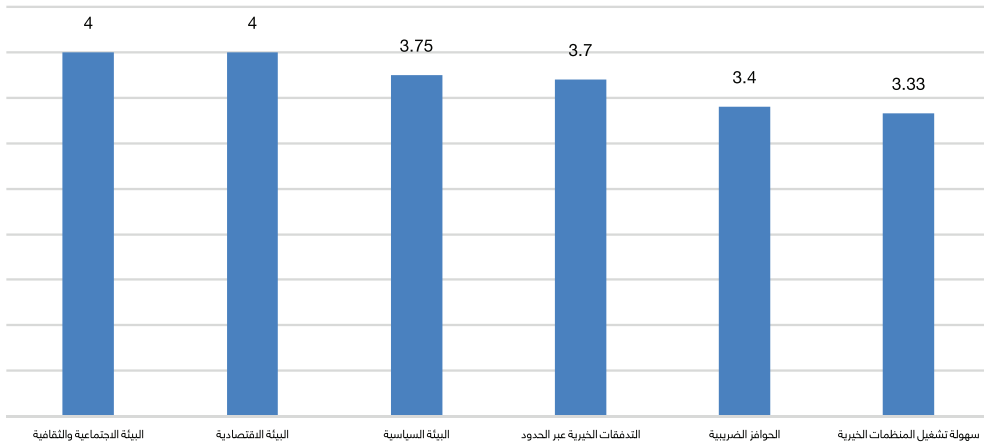
- <https://scholarworks.iupui.edu/bitstream/handle/18052022/27912/GPEIMiddleEastandNorthernAfrica.pdf>

• **البيئة الاقتصادية والبيئة الاجتماعية - الثقافية داخل دولة الكويت هما الأعلى على مستوى العوامل المكوّنة لبيئة العمل الخيري:**

من خلال الاطلاع على عوامل المؤشر العام لبيئة العمل الخيري؛ يتضح أن عاملي البيئة الاقتصادية والبيئة الاجتماعية - الثقافية هما الأعلى بين جميع العوامل، وذلك بـ (4) درجات لكل منهما، وذلك كما يتضح في الشكل رقم (17).

شكل رقم (17)

الكويت على العوامل المكونة للمؤشر الرئيسي لبيئة العمل الخيري لعام 2022



وهو الأمر الذي يؤكد على أن السياق الاقتصادي في دولة الكويت من جهة، والثقافة العامة داخل المجتمع الكويتي من جهة أخرى داعمان بشكلٍ قوي للعمل الخيري، وأن ثقافة العمل الخيري هي ثقافة متأصلة داخل المجتمع الكويتي.

توصيات ختامية لتحسين بيئة العمل الخيرية في الكويت والمنطقة العربية

من خلال ما سبق عرضه يمكن القول بأن بيئة العمل الخيري داخل دولة الكويت وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا - على الرغم من تطورها عبر السنوات واتجاهها نحو مزيد من الفاعلية - إلا أن هناك مجموعة من الآليات التي يجب اتباعها لتسريع عملية تفعيل دور المؤسسات الخيرية الكويتية، وفي هذا الإطار تم تحديد مجموعة من التوصيات التي يمكن عرضها فيما يلي:

أولاً: الإعلام والتسويق:

1. الحاجة إلى تبني مبادرة لإعداد برامج إعلامية خاصة لتوعية المانحين بأهمية المشاركة في القطاع الخيري ومشاريعه؛ لما له من أثر كبير ومحموري في حل الأزمات الإنسانية والطارئة.
2. تقوم الجهات الخيرية بجهود كبيرة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، وهو ما يحتاج إلى إلقاء مزيد من الضوء عليها، من خلال الإفصاح عن تفاصيل تلك الجهود، فضلاً عن الأنشطة والميزانيات وغيرها من التفاصيل التي ستدعم بالتبعية الثقة والمصداقية في العمل الخيري، وما له من أثر على زيادة الإقبال على الانخراط المجتمعي فيه، خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية التي تواجه دول العالم في الوقت الراهن.
3. أصبح هناك اتجاه واضح للتبرع الافتراضي، سواء من خلال المؤثرين على وسائل التواصل الاجتماعي، أو من خلال المنصات عبر الإنترنت، حيث أثبتت تلك الطريقة فاعليتها في جمع التبرعات، في أوقات قياسية، الأمر الذي يستلزم إيلاء اهتمام لها، وإيجاد القوانين والتشريعات التي تضمن الحفاظ على حقوق المتبرعين عبرها، لما سيكون له من أثر على زيادة الإقبال على التبرعات، خاصة في أوقات الأزمات.

ثانياً: تنمية ثقافة العمل الخيري والتطوعي:

ويمكن أن يتم ذلك من خلال:

1. تنفيذ الدراسات المتعلقة ببيئة العمل الخيري والمتطوعين داخل دولة الكويت؛ للتعرف على مزيد من نقاط الضعف ومحاولة تفاديها في المستقبل.
2. القيام بعمل أنشطة لنشر ثقافة العمل الخيري والتطوعي في المدارس والجامعات الحكومية والخاصة، يقوم عليها مجموعة من المتخصصين في المجال.

ثالثاً: الشراكة والتنسيق على مستوى كافة الجهات المعنية:

وذلك عبر:

1. تعزيز الشراكة والتنسيق مع الجهات الرسمية المعنية في الدولة، مثل: وزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة الخارجية؛ لتيسير وتحسين الإجراءات المتعلقة بالعمل الخيري.
2. من المهم أن يكون هناك تنسيق عام بين الجمعيات الخيرية فيما يتعلق بالأنشطة التي تقوم بها كل جمعية، وذلك لمنع الازدواجية في المشروعات القائمة، بحيث لا يتجه الدعم لبعض المشروعات التي يتم تنفيذها بكثرة، وإهمال مشروعات أخرى تمس الحاجة إليها بشكل أكبر، وكذلك الحال فيما يتعلق بالتعاون بين الجمعيات الخيرية والجهات الحكومية المختلفة.
3. تنسيق الإفصاح عن البيانات خاصة المشتركة بين الجهات الخيرية المختلفة، وذلك دعماً لمبدأ الشفافية وتفاذي أي ازدواجية قد تظهر في التقارير الصادرة عن الجهات الخيرية المختلفة، بما سيدعم بشكل كبير الثقة فيها.

رابعاً: إعادة صياغة القوانين والتشريعات:

فهناك حاجة إلى:

1. إنشاء هيئة حكومية مستقلة يكون اختصاصها الرئيسي الإشراف على العمل الخيري ودعمه، بكافة أشكال الدعم المالي والقانوني والمؤسسي والفني، مثال المفوضية الخيرية Charity Commission البريطانية، وهي جهة حكومية متخصصة تقوم بتسجيل كل الجمعيات الخيرية في بريطانيا وتنظم أعمالها.
2. تحسين البيئة القانونية من خلال الإسراع في إصدار «قانون العمل الخيري»، وتفسير مواده بما لا يسمح بإساءة استخدامه، وضمان تنفيذه بشكل صحيح لصالح مختلف الأطراف.
3. تقديم الإعفاءات اللازمة للجهات الخيرية على مختلف أنشطتها، والنص على ذلك في القوانين الصادرة بتنظيم مختلف مجالات الأعمال، وذلك لضمان مساهمتها الفعّالة في القطاع الخيري.
4. إعادة النظر والتحسين المستمر للوائح العمل التطوعي، بما يسمح بتيسير التطوع التنظيمي، وتسهيل الإجراءات لتكون بيئة العمل التطوعي جاذبة للمتطوعين.

5. تسريع التحول الرقمي وتوفير البنية التحتية اللازمة، واستخدام الأنظمة الآلية في مختلف جوانب العمل؛ وخصوصاً منح التراخيص الخاصة بالمشاريع الخيرية التي تتقدم بها الجهات الخيرية المختلفة.

6. تتمتع الدول الغربية بهامش حرية أكبر فيما يتعلق بالتدفقات المالية مقارنة بالدول العربية، الأمر الذي يحتاج إلى البحث عن الأسباب المحتملة لذلك التفاوت، مع دراسة علاقة البيئة التشريعية القانونية بممارسة العمل الخيري في كلٍّ من البيئتين، والمقارنة بين التشريعات المتعلقة بالعمل الخيري فيهما.

خامساً: تطوير المهارات وبناء كوادر تطوعية:

وذلك من خلال:

1. إنشاء معهد متخصص للتدريب على إدارة المنظمات الخيرية، بما يساعد الجمعيات على إدارة أعمالها بكفاءة من خلال نظام إداري ومالي متطور.

2. عقد المنظمات الخيرية دورات تدريبية متخصصة للكوادر البشرية الدائمة والمتطوعين لتنمية مهاراتهم، وتعزيز الممكّنات اللازمة لهم واستثمارها، مثال مبادرة تطوير أداء العاملين في العمل الخيري (تمكين) التي انطلقت بالتعاون بين وزارة الشؤون الاجتماعية بدولة الكويت، والهيئة الخيرية الإسلامية العالمية، لتطوير قدرات أداء العاملين بالقطاع الخيري، والارتقاء بأداء مؤسساته.

المركز العالمي لدراسات العمل الخيري

Global Center for Philanthropy Studies (GCPS)

تحت شعار: رؤية علمية.. لرسالة خيرية؛ انطلق المركز العالمي لدراسات العمل الخيري -في الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية- لتأدية رسالته في خدمة العمل الخيري والإنساني، وتطويره من خلال البحوث والدراسات المتخصّصة، هادفاً إلى الارتقاء بمستوى الأداء والجودة في ذلك المجال الحيوي، ودعم صناعة القرار فيه من خلال توفير المعلومات ذات الطّلة في الوقت المناسب، واستشراف مستقبله بما يخدم المجتمعات المستفيدة، ونشر ثقافة العمل الخيري والتطوعي بين شرائح المجتمع كافة.

ومنذ انطلاقه في العام 2017م أصدر المركز عدداً من الدراسات وأوراق دعم القرار واستطلاعات الرأي والأدلة الإرشادية التي تخدم العمل الخيري والإنساني ومؤسساته، كما أعدّ كثيراً من أوراق العمل وإبداء الرأي ودعم القرار واستطلاعات الرأي على المستوى المؤسسي في الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية؛ ومن أبرز تلك الإصدارات: دراسة عن الواقع النفسي للمرأة اللاجئة، ودراسة مقارنة بين «ستاربكس» و«أكسفام» في إدارة الأزمة، ودليل لإدارة الحملات التسويقية في المنظمات الخيرية، ودراسة حول الثقة في مواجهة التشكيك في مؤسسات العمل الخيري، ودراسة حول الصورة الذهنية للهيئة الخيرية لدى متبرعيها، وتقرير حول مؤشر الجوع العالمي، وآخر حول توجهات التبرع العالمية، وثالث حول مؤشر بيئة العمل الخيري ومكانة دولة الكويت، وورقة تقدير موقف حول حرائق الأمازون.. وغيرها من الإصدارات العديدة.

وفي هذا الإصدار الجديد يعرض المركز نتائج مؤشر «بيئة العمل الخيري العالمي» لعام 2022، ومكانة دول الكويت؛ مع قراءة وتحليل لأهم المؤشرات الخيرية التي يمكن من خلالها الخروج بتوصيات تساهم في تطوير العمل الإنساني، ورفع الوعي لدى صنّاع القرار في القطاع الخيري، وبما يدعم مكانة العمل الخيري في دولة الكويت.

سائلين المولى جل وعلا التوفيق والسداد،،،

فريق عمل المركز



حول كلية الأعمال الخيرية في جامعة إديانا

«The Lilly Family School of Philanthropy»

ساعدت الكلية الرائدة في إثراء مجال دراسات العمل الخيري من خلال البحوث والدراسات الأكاديمية، ونشر المعرفة، منذ تأسيسها في جامعة (IUPUI) في عام 1987، وقد أصبحت الكلية الآن تقدم أكبر وأشمل برنامج لدراسات العمل الخيري.

وتشمل الكلية أيضاً: معهد المرأة للأعمال الخيرية، وكلية جمع التبرعات، ومعهد الإيمان والعطاء. حيث يقدم معهد المرأة للأعمال الخيرية دراسات حول علاقة الجنس بالعمل الخيري. وتساعد كلية جمع التبرعات الآلاف من المختصين في جمع التبرعات حول العالم في تحسين مهارات جمع التبرعات وتطوير معارفهم.

بالإضافة إلى الدرجات العلمية والدورات التدريبية المهنية التي تمنحها الكلية، فهي تنتج أبحاثاً علمية في مجال العمل الخيري، ويقود عدداً من المشاريع البحثية التي توفر مصادر دقيقة للمعلومات لقياس العمل التطوعي والتبرعات في المجتمع الأمريكي، إضافة إلى الدراسات المتخصصة والدقيقة للمنظمات العالمية الرائدة.

ملحق (1)
استبيان مؤشر بيئة العمل الخيري

1. يرجى تحديد الأشكال القانونية للمنظمات الخيرية المدرجة في قوانين هذا البلد (قم باختيار كل ما ينطبق).

- جمعية.
- مؤسسة.
- مؤسسة تعاونية.
- مؤسسة إغاثة.
- شركة ذات مسؤولية محدودة.
- شركة محدودة الضمان.
- جمعية أوقاف.
- أخرى، من فضلك حدد _____.

2. يرجى تحديد خمس قضايا اجتماعية تشارك فيها هذه المنظمات في هذا البلد. اختر خمساً فقط.

- التعليم العالي.
- التعليم الأساسي والثانوي.
- الثقافة والفنون.
- الصحة والبحوث الطبية.
- الاحتياجات الأساسية.
- الشباب والأسرة.
- الإسكان والتنمية الاقتصادية.
- الدين.
- البيئة.
- الحيوانات.
- الطاقة.
- الغذاء.
- المياه والصرف الصحي.
- حقوق الإنسان.
- القضايا الدولية.
- أخرى، من فضلك حدد _____.

3. متوسط الوقت الذي ينص عليه القانون لتسجيل منظمة خيرية هو:

0 - 30 يوماً.

31 - 60 يوماً.

61 - 90 يوماً.

أكثر من 90 يوماً.

لا أستطيع العثور على هذه المعلومة

4. متوسط التكلفة لتسجيل منظمة خيرية في هذا البلد:

• \$ _____.

5. إذا لزم الأمر، يرجى إضافة أي معلومات حول الوقت والتكاليف لتسجيل المنظمة الخيرية الذي تعتبره مهماً لفهم أوضاع المنظمات الخيرية في بلدك (بحد أقصى 1000 حرف): _____.

إنشاء وتسجيل المنظمات الخيرية:

1. إلى أي مدى يمكن للأفراد تشكيل وإنشاء المنظمات الخيرية؟

أسئلة في الاعتبار عند احتساب الدرجة:

- هل يسمح القانون للأفراد بالعمل بشكل جماعي من خلال مجموعات أو منظمات غير مسجلة؟ أم على النقيض من ذلك، هل يحظر القانون تكوين وتشغيل مجموعات «غير مسجلة»؟
- هل تمنع المنظمات الخيرية من متابعة أي أغراض قانونية؟
- هل تعفى المنظمات الخيرية من العوائق القانونية من الدولة ومن المتطلبات المرهقة للتسجيل؟
- هل القانون متساهل بالنسبة للمؤسس؟ أم أن هناك قيوداً على بعض فئات المؤسسين (أفراد، كيانات قانونية، أجنبي، عديمو الجنسية، قاصرون، إلخ)؟
- هل يلزم قدر معين من الحد الأدنى لرأس المال أو الأصول في وقت التأسيس، وإذا كان الأمر كذلك، فهل تم تحديد هذا المبلغ عند مستوى معقول أو على مستوى يحتمل أن يردع المتقدمين؟
- هل يتطلب القانون قائمة واضحة ومغلقة من الوثائق المعقولة أو قائمة معقدة للغاية من الوثائق؟ هل يتطلب القانون رسوم تسجيل، وإذا كان الأمر كذلك، فهل يتم تحديدها على مستوى معقول أم على مستوى يحتمل أن يردع المتقدمين؟
- هل القانون يشمل جميع أنواع المنظمات الخيرية الحالية؟
- هل الجهة الحكومية المكلفة بمعالجة الطلبات تقوم بواجباتها بطريقة مهنية ومتسقة ومستقلة وغير سياسية؟ هل أنشطة مجلس الإدارة شفافة؟
- هل يتضمن القانون ضمانات مناسبة، مثل فترة زمنية محددة يجب خلالها على سلطة التسجيل المسؤولة

مراجعة التسجيل واتخاذ قرار بشأنه، قائمة واضحة ومغلقة من الأسباب التي يمكن على أساسها رفض التسجيل، شرط تقديم تفسير مكتوب في حالة الرفض، والحق في الاستئناف في حالة الرفض؟

- يرجى تقديم درجة هذا المؤشر والسرد الذي يشرح النتيجة (2000 حرف كحد أقصى).

تمثل الدرجة 5 البيئة الأكثر ملاءمة للعمل الخيري، وتمثل الدرجة 1 البيئة الأقل ملاءمة. يُسمح بالدرجات التي تستخدم منزلة عشرية واحدة (على سبيل المثال، 2.4). الرجاء عدم استخدام النطاقات (على سبيل المثال، 4-5).

يرجى تحديد المستويات الحكومية في هذا البلد التي تنظم بشكل أساسي تأسيس المنظمات الخيرية (يرجى تحديد كل ما ينطبق):

حكومة مركزية/فدرالية

حكومة محلية

حكومة ولاية

أخرى، من فضلك حدد _____.

- إذا حددت أكثر من خيار، فيرجى توضيح ذلك بشكل موجز: _____.

العمليات:

2. إلى أي مدى تكون المنظمات الخيرية حرة في العمل دون تدخل حكومي مفرط؟

أسئلة في الاعتبار عند احتساب الدرجة:

- هل يسمح القانون بالسلطة التقديرية الكافية في تحديد هيكل وحوكمة المنظمات الخيرية؟ أم أن قواعد الحوكمة مفصلة للغاية بحيث تقيد حرية التصرف وحرية إدارة الشؤون الداخلية للمنظمة (على سبيل المثال، من خلال فرض أحكام إلزامية معينة في اللوائح)؟
- هل توجد قيود على أنشطة المنظمات الخيرية (على سبيل المثال، الأنشطة «السياسية» أو «المتطرفة» أو الأنشطة التي تقوض «الأمن القومي»، والأخلاق، والقيم الدينية/ الحرة، وما إلى ذلك)؟
- هل يُسمح للمنظمات الخيرية بالاتصال والتعاون مع الزملاء في المجتمع المدني وقطاعات الأعمال والحكومة، داخل وخارج الدولة؟ أو هل هناك أي قيود على هذا النوع من النشاط (على سبيل المثال، طلب إشعار مسبق للتعاون الدولي، وتقييد السفر، وحظر المؤتمرات، واشتراط الموافقة على المنشورات، وما إلى ذلك)؟
- هل يُسمح للمنظمات الخيرية بالمشاركة في الشبكات واستخدام الإنترنت وجميع أشكال الوسائط الاجتماعية والرقمية؟ أم أن القانون أو الحكومة يفرضان قيوداً على مثل هذه الأشكال من الاتصال؟
- هل متطلبات إعداد التقارير واضحة ويمكن التنبؤ بها؟
- هل تنطبق متطلبات الإبلاغ نفسها على كافة المنظمات الخيرية دون تمييز، أم هل يفرض القانون معايير محددة تتعلق بحجم ومصدر للدخل؟

- يرجى تقديم درجة هذا المؤشر والسرد الذي يشرح النتيجة (2000 حرف كحد أقصى)

تمثل الدرجة 5 البيئة الأكثر ملاءمة للعمل الخيري، وتمثل الدرجة 1 البيئة الأقل ملاءمة. يُسمح بالدرجات التي تستخدم منزلة عشرية واحدة (على سبيل المثال، 2.4). الرجاء عدم استخدام النطاقات (على سبيل المثال، 4-5).

الإغلاق:

3. إلى أي مدى توجد سلطة حكومية لإغلاق المنظمات الخيرية؟

أُسئلة في الاعتبار عند احتساب الدرجة:

- هل الهيئة الحاكمة قادرة على إلاق المنظمات الخيرية طواعية؟
- إذا تم النص على الإغلاق غير الطوعي، فهل هناك حدود مناسبة في القانون، بما في ذلك الإشعار وفرصة الاستماع إليه قبل الإنهاء؟
- هل الإغلاق غير الطوعي يخضع للإشراف القضائي؟
- يرجى تقديم درجة هذا المؤشر والسرد الذي يشرح النتيجة (2000 حرف كحد أقصى)

تمثل الدرجة 5 البيئة الأكثر ملاءمة للعمل الخيري، وتمثل الدرجة 1 البيئة الأقل ملاءمة. يُسمح بالدرجات التي تستخدم منزلة عشرية واحدة (على سبيل المثال، 2.4). الرجاء عدم استخدام النطاقات (على سبيل المثال، 4-5).

الضرائب المحلية وقضايا المالية العامة:

4. إلى أي مدى يتناسب النظام الضريبي مع تقديم التبرعات الخيرية؟

أُسئلة في الاعتبار عند احتساب الدرجة:

- هل توجد حوافز لضريبة الدخل (على المستوى الوطني أو مستوى الولاية أو المقاطعة) في شكل ائتمانات أو خصومات للأفراد و/ أو الشركات للتبرع بالمال أو الهدايا الخيرية؟
- هل هذه الحوافز متاحة بالتساوي للمتبرعين المؤهلين من الأفراد والشركات؟
- ما هو الحد الأقصى لقيمة الائتمان أو الخصم؟ هل هناك سقف للتبرعات المؤهلة من الأفراد و/ أو الشركات؟ إذا كان الأمر كذلك، فما هي قيمة السقوف؟
- هل عملية الحصول على المزايا الضريبية عند تقديم التبرعات واضحة ويمكن التنبؤ بها؟
- يرجى تقديم درجة هذا المؤشر والسرد الذي يشرح النتيجة (2000 حرف كحد أقصى)

تمثل الدرجة 5 البيئة الأكثر ملاءمة للعمل الخيري، وتمثل الدرجة 1 البيئة الأقل ملاءمة. ويُسمح بالدرجات التي تستخدم منزلة عشرية واحدة (على سبيل المثال، 2.4). الرجاء عدم استخدام النطاقات (على سبيل المثال، 4-5).

5. إلى أي مدى يتناسب النظام الضريبي مع تلقي التبرعات الخيرية؟

أسئلة في الاعتبار عند احتساب الدرجة:

- هل تحصل المنظمات الخيرية على إعفاءات ضريبية في شكل إعفاءات من ضريبة الأملاك أو إعفاءات من ضريبة الدخل أو غيرها؟ إذا كان الأمر كذلك، فما هي هذه الإعفاءات؟
 - هل عملية الحصول على حالة الإعفاء من الضرائب واضحة ويمكن التنبؤ بها؟
 - ما مدى ضيق/ اتساع نطاق المنظمات الخيرية المؤهلة للإعفاء الضريبي؟
 - ما مدى ضيق/ اتساع نطاق المنظمات الخيرية التي يمكن أن تتلقى الدعم من الجهات المانحة الخاصة؟
 - يرجى تقديم درجة هذا المؤشر والسرد الذي يشرح النتيجة (2000 حرف كحد أقصى)
- تمثل الدرجة 5 البيئة الأكثر ملاءمة للعمل الخيري، وتمثل الدرجة 1 البيئة الأقل ملاءمة، ويُسمح بالدرجات التي تستخدم منزلة عشرية واحدة (على سبيل المثال، 2.4). الرجاء عدم استخدام النطاقات (على سبيل المثال، 4-5).

التدفقات الخيرية عبر الحدود:

6. إلى أي مدى تتناسب البيئة القانونية التنظيمية مع إرسال التبرعات عبر الحدود؟

أسئلة في الاعتبار عند احتساب الدرجة:

- هل توجد تكاليف/ ضرائب على إرسال الأموال الخيرية عبر الحدود (النقدية، الأصول ...)/ أو التبرعات العينية (مثل الجمارك، والرسوم، وضريبة القيمة المضافة، وما إلى ذلك)؟ إذا كان الأمر كذلك، فما هي هذه التكاليف؟
 - هل هناك عملية موافقة لإرسال التبرعات الخيرية إلى الخارج (على سبيل المثال، إجراءات الموافقة الحكومية المسبقة، وإجراءات ما بعد الاستلام ومتطلبات الإبلاغ، ومتطلبات الصرف الأجنبي)؟
 - هل توجد قيود على إرسال التبرعات الخيرية عبر الحدود (مثل التوجيه الإلزامي للتمويل الأجنبي عبر القنوات الحكومية، والقيود المفروضة على أنواع الأنشطة التي يمكن دعمها بتمويل أجنبي، والقيود المفروضة على بلد المصدر، وما إلى ذلك)؟
 - يرجى تقديم درجة هذا المؤشر والسرد الذي يشرح النتيجة (2000 حرف كحد أقصى)
- تمثل الدرجة 5 البيئة الأكثر ملاءمة للعمل الخيري، وتمثل الدرجة 1 البيئة الأقل ملاءمة، ويُسمح بالدرجات التي تستخدم منزلة عشرية واحدة (على سبيل المثال، 2.4)، الرجاء عدم استخدام النطاقات (على سبيل المثال، 4-5).

7. إلى أي مدى تتناسب البيئة القانونية التنظيمية مع تلقي التبرعات عبر الحدود؟

أسئلة في الاعتبار عند احتساب الدرجة:

- هل هناك تكاليف/ ضرائب على تلقي الأموال الخيرية عبر الحدود (النقدية، الأصول ...)/ أو التبرعات

العينية (مثل الجمارك، والرسوم، وضريبة القيمة المضافة، وما إلى ذلك)؟ إذا كان الأمر كذلك، فما هي هذه التكاليف؟

- هل هناك عملية موافقة لتلقي التبرعات الخيرية في الخارج (مثل إجراءات الموافقة الحكومية المسبقة، ومتطلبات المنح الأجنبية، وما إلى ذلك)؟
- هل توجد قيود على تلقي التبرعات الخيرية عبر الحدود (مثل المتطلبات الإجرائية للمنح الأجنبية، والقيود المفروضة على المعاملات المالية مع البلدان الخاضعة للعقوبات، والقيود المفروضة على أنواع الأنشطة التي يمكن دعمها في الخارج، وما إلى ذلك)؟
- يرجى تقديم درجة هذا المؤشر والسرد الذي يشرح النتيجة (2000 حرف كحد أقصى)

تمثل الدرجة 5 البيئة الأكثر ملاءمة للعمل الخيري، وتمثل الدرجة 1 البيئة الأقل ملاءمة. يُسمح بالدرجات التي تستخدم منزلة عشرية واحدة (على سبيل المثال، 2.4). الرجاء عدم استخدام النطاقات (على سبيل المثال، 5-4).

البيئة السياسية:

8. إلى أي مدى هناك بيئة سياسية ملاءمة للعمل الخيري؟

أسئلة في الاعتبار عند احتساب الدرجة:

- هل هناك صراعات بين الحكومة والقطاع الخيري؟ هل هذه القطاعات منخرطة بدلاً من ذلك في تجاذبات؟ هل يعترف النظام السياسي بالجماعات المستقلة كعناصر فاعل ووكيل للتغيير الاجتماعي؟
- هل تخلق الحكومة فرصاً لإشراك المنظمات الخيرية في وضع السياسات وتنفيذها؟
- هل هناك مناخ من الاستقرار السياسي/ الأزمة قد يؤثر على تطور العمل الخيري؟
- يرجى تقديم درجة هذا المؤشر والسرد الذي يشرح النتيجة (2000 حرف كحد أقصى)

تمثل الدرجة 5 البيئة الأكثر ملاءمة للعمل الخيري، وتمثل الدرجة 1 البيئة الأقل ملاءمة. يُسمح بالدرجات التي تستخدم منزلة عشرية واحدة (على سبيل المثال، 2.4). الرجاء عدم استخدام النطاقات (على سبيل المثال، 5-4).

9. هل السياسات والممارسات العامة ملاءمة لحرية العمل الخيري؟

أسئلة في الاعتبار عند احتساب الدرجة:

- هل تروج الحكومة لتقليد ثقافي خيري؟ هل تسمح الحكومة/ تعزز المنظمات الخيرية بالوصول المتساوي إلى الموارد والفرص (مثل الجهات المانحة، والمعلومات، والخدمات، والتدريب، وفرص التواصل، ومصادر التمويل)؟
- هل المانحون والممولين للمنظمات الخيرية أحرار في دعم أي قضية أو منظمة خيرية دون ضغوط حكومية؟
- هل هناك تنسيق بين الجهات الحكومية لدعم الأنشطة الخيرية؟
- هل هناك فراغات مؤسسية أو نقص في قدرة الحكومة على دعم المنظمات الخيرية؟

• هل توجد سياسة وطنية متسقة، أو كتاب أبيض، أو خارطة طريق سياسية لتطوير العمل الخيري والقطاع غير الربحي؟

• يرجى تقديم درجة هذا المؤشر والسرد الذي يشرح النتيجة (2000 حرف كحد أقصى)

تمثل الدرجة 5 البيئة الأكثر ملاءمة للعمل الخيري، وتمثل الدرجة 1 البيئة الأقل ملاءمة، ويُسمح بالدرجات التي تستخدم منزلة عشرية واحدة (على سبيل المثال، 2.4). الرجاء عدم استخدام النطاقات (على سبيل المثال، 4-5).

البيئة الاقتصادية:

10. إلى أي مدى يكون السياق الاقتصادي مواتياً للعمل الخيري؟

أسئلة في الاعتبار عند احتساب الدرجة:

- هل تعزز الظروف الاقتصادية الحالية استقلالية واستدامة القطاع الخيري؟
- هل الظروف الاقتصادية (على سبيل المثال، حرية تجميع الملكية الخاصة، وحرية تكوين الثروة، ومستوى المعيشة، والشمول الاقتصادي، والمنافسة الصحية، والانفتاح على التجارة، والتحرر من الفساد) تغذي الظروف لزيادة العطاء؟
- هل تطبق الحكومة قوانين وبرامج فعالة لمنع الفساد؟

• ما هي النظرة المستقبلية للاستقرار/ الأزمة/ النمو الاقتصادي التي قد تؤثر على تطور العمل الخيري؟

• يرجى تقديم درجة هذا المؤشر والسرد الذي يشرح النتيجة (2000 حرف كحد أقصى)

تمثل الدرجة 5 البيئة الأكثر ملاءمة للعمل الخيري، وتمثل الدرجة 1 البيئة الأقل ملاءمة. يُسمح بالدرجات التي تستخدم منزلة عشرية واحدة (على سبيل المثال، 2.4). الرجاء عدم استخدام النطاقات (على سبيل المثال، 4-5).

البيئة الاجتماعية الثقافية:

11. إلى أي مدى تعتبر القيم والممارسات الاجتماعية والثقافية مواتية للعمل الخيري؟

- هل هناك تراث ثقافي و/ أو ديني تركز عليه الأعمال الخيرية الحديثة؟ هل هناك تقليد خيري؟ هل الناس منفتحون على العطاء؟
- هل تدعم القيم المجتمعية الأساسية الأنشطة الخيرية (مثل القيم المجتمعية والإيثارية والتضامن والثقة والصدق)؟
- هل ينظر الناس إلى العمل الخيري على أنه مفيد للمجتمع ومهم لمعالجة المشاكل المجتمعية؟
- هل هناك فهم عام لما تفعله المنظمات الخيرية (بغض النظر عما يسمى القطاع به في الدولة، غير ربحي، قطاع ثالث، غير حكومي، تطوعي، اقتصاد اجتماعي، إلخ)؟
- هل يُنظر إلى المنظمات الخيرية بشكل عام على أنها شفافة وخاضعة للمساءلة؟ هل يثق المجتمع بها؟

- هل تسهل البنية الاجتماعية التطور الحر للأنشطة الخيرية (على سبيل المثال، كيف تؤثر الهياكل الاجتماعية الهرمية في العمل الخيري)؟
- هل توجد قيود على مشاركة المرأة في الأنشطة الخيرية بشروط متساوية؟ هل توجد عوائق تحول دون المشاركة في الأنشطة الخيرية القائمة على العرق أو التوجه الجنسي أو الثقافة أو العمر أو الجنسية أو الدين؟
- هل هناك عوامل اجتماعية أخرى (مثل الأمية وعدم المساواة الشديدة) تعيق أو تعوق نمو القطاع؟
- هل توجد بنية تحتية لتشجيع مشاركة الشباب في المجتمع المدني (على سبيل المثال، هل تتضمن المدارس برامج لتوعية الأطفال أو المراهقين بالعمل الخيري والمشاركة المدنية)؟
- هل توجد منظمات للبنية التحتية الخيرية تدعم تطوير النظام البيئي الخيري (على سبيل المثال، أنشطة مثل المناصرة والتقييم وإدارة المعرفة)؟
- هل توجد مراكز فكرية أو مراكز أكاديمية تبحث في المجال وتدافع عنه؟
- يرجى تقديم درجة هذا المؤشر والسرد الذي يشرح النتيجة (2000 حرف كحد أقصى)

تمثل الدرجة 5 البيئة الأكثر ملاءمة للعمل الخيري، وتمثل الدرجة 1 البيئة الأقل ملاءمة. يُسمح بالدرجات التي تستخدم منزلة عشرية واحدة (على سبيل المثال، 2.4). الرجاء عدم استخدام النطاقات (على سبيل المثال، 4-5).

مستقبل العمل الخيري:

الأسئلة الخمسة الأخيرة من الاستبيان لا تتطلب درجة؛ وبالتالي لن تستخدم في الترتيب النهائي. حيث سيتم استخدامها لإلقاء نظرة على مستقبل العمل الخيري في بلدك، ولكتابة توصيات لتحسين بيئة العمل الخيري، وهذه التوصيات يمكن أيضاً أن تكون جزءاً من النقاش خلال مرحلة نشر المشروع، والأسئلة هي:

1. بشكل عام، كيف تصف حالة تطور القطاع الخيري في هذا البلد؟
2. اذكر ثلاثة أحداث رئيسية تؤثر على العمل الخيري في هذا البلد بين يناير 2018 وديسمبر 2020.
3. يرجى تقديم ثلاثة مفاهيم رئيسية تصف البيئة الخيرية بين 2018 و2020 في بلدك.
4. يرجى تحديد اتجاهات التنمية المستقبلية الرئيسية في المشهد الخيري في هذا البلد.
5. قدم ثلاث توصيات رئيسية لتحسين بيئة العمل الخيري في هذا البلد.

الاستجابة الخيرية لوباء كوفيد - 19 (COVID-19) :

لن تقيم الأسئلة الأربعة التالية بدرجة، وبالتالي لن يتم استخدامها في الترتيب النهائي. بدلاً من ذلك، سيتم استخدامها لتقديم صورة عامة عن الاستجابة الخيرية لوباء كوفيد - 19 (COVID-19) في بلدك وتوصيات لتحسين التعاون بين القطاعات.

1. في أي المجالات يلعب القطاع غير الربحي والعمل الخيري دوراً في الاستجابة لوباء كوفيد - 19 (COVID-19)؟
2. ما هي الابتكارات أو الاتجاهات الجديدة في القطاع غير الربحي والعمل الخيري التي شاهدها في الاستجابة لـ COVID-19؟

3. بالتفكير في المجالات التي طرحها هذا الاستبيان سابقاً، كيف أثر وباء كوفيد - 19 (COVID-19) على بيئة الأعمال الخيرية في بلدك؟

4. ما تأثير وباء كوفيد - 19 (COVID-19) على البيئة الخيرية الذي تتوقعه في عام 2021؟

توفر البيانات:

لن تقيم الأسئلة الأربعة التالية بدرجة، وبالتالي لن يتم استخدامها في الترتيب النهائي، وبدلاً من ذلك، سيتم استخدامها لتقديم صورة عامة لتوافر البيانات الخاصة بالعمل الخيري في بلدك.

1. في هذا البلد، هل توجد أي بيانات كمية متاحة عن الأعمال الخيرية المحلية؟ إذا كانت الإجابة بنعم، يرجى تحديد المصدر (على سبيل المثال: مكتب الإحصاءات المركزية للمكتب والمنظمة العضوية ومؤسسة البحث/ مركز الفكر والمؤسسة الخاصة) ووصف الخصائص الرئيسية لهذه البيانات وجودتها.

2. في هذا البلد، هل توجد أي بيانات كمية متاحة عن التدفقات الخيرية الخارجة عبر الحدود (على سبيل المثال، التبرعات النقدية والعينية للسلع والتطوع)؟ إذا كانت الإجابة بنعم، يرجى تحديد المصدر (على سبيل المثال: مكتب الإحصاءات المركزية للمكتب والمنظمة العضوية ومؤسسة البحث/ مركز الفكر والمؤسسة الخاصة) ووصف الخصائص الرئيسية لهذه البيانات وجودتها.

3. في هذا البلد، هل توجد أي بيانات كمية متاحة عن التدفقات الخيرية الداخلة عبر الحدود؟ إذا كانت الإجابة بنعم، يرجى تحديد المصدر (على سبيل المثال: مكتب الإحصاءات المركزية للمكتب والمنظمة العضوية ومؤسسة البحث/ مركز الفكر والمؤسسة الخاصة) ووصف الخصائص الرئيسية لهذه البيانات وجودتها.

4. في هذا البلد، هل هناك أي بيانات كمية متاحة حول تقديم المساعدة لمواجهة وباء كوفيد - 19 (COVID-19)؟ إذا كانت الإجابة بنعم، يرجى تحديد المصدر (على سبيل المثال، مكتب الإحصاءات المركزية للمكتب، والمنظمة العضوية، ومؤسسة البحث / مركز الفكر، والمؤسسة الخاصة) ووصف الخصائص الرئيسية لهذه البيانات وجودتها.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- قانون رقم 46 لسنة 2006 في شأن الزكاة ومساهمة الشركات المساهمة العامة والمقفلة في ميزانية الدولة (46 / 2006).
- دليل القوانين والقرارات المنظمة لنشاط العمل الخيري والهيئات والمؤسسات الخيرية في دولة الكويت، إدارة الجمعيات الخيرية والمرات، متاح على:

<http://www.gcc-legal.org/LawAsPDF.aspx?opt&country=1&LawID=3282>

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Lilly Family School of Philanthropy, INDEX OF PHILANTHROPIC FREEDOM Guidelines for Country Experts, Indiana University, January 15, 2017.
- Thindwa, J., Monico, C., & Reuben, W. (2003). Enabling Environments for Civic Engagement in PRSP Countries. Social Development Notes No. 82. Washington, DC: The World Bank.
- Wiepking, P., & Handy, F. (2015). The Palgrave handbook of global philanthropy. Houndmills, Basingstoke, Hampshire: Palgrave Macmillan.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية:

- The Giving Pledge. (2018). Retrieved from
<https://givingpledge.org/Home.aspx>
- The Philanthropy Workshop. (2017). Going beyond Giving: Perspectives on the philanthropic practices of high and ultra-high net worth donors. Retrieved from
<https://files.acrobat.com/a/preview/2bda06485-b834176--a0b40-e18ca29602f>
- Transparency International. (2017). Corruption Perception Index 2017. Available at:
https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2017
- Turcotte, M. (2015, January 30). Volunteering and charitable giving in Canada. Retrieved from:
<http://www.statcan.gc.ca/pub/89652--x/89652--x2015001-eng.htm>
- UNHCR. (2017). Global Trends: Forced Displacement in 2016. Retrieved from
<http://www.unhcr.org/5943e8a34.pdf>
- United Nations. (2017). 2017 International Migration Report. Retrieved from

http://www.un.org/en/development/desa/population/migration/publications/migrationreport/docs/MigrationReport2017_Highlights.pdf

- United Nations. (2017). Global Humanitarian Overview 2018. Available at:
<http://interactive.unocha.org/publication/globalhumanitarianoverview/>
- Wealth-X and Arton Capital. (2016). Changing Philanthropy: Trend Shifts in Ultra Wealthy Giving. Available at:
<https://www.wealthx.com/report/the-wealth-x-and-arton-capital-philanthropy-report-2016/>
- World Bank Group. (2016). Migration and Remittances Factbook 2016. Third edition. Available at:
<http://www.worldbank.org/en/topic/migrationremittancesdiasporaissues/brief/migration-remittances-data>
- World Bank. (2017). Combating Corruption. Available at:
<http://www.worldbank.org/en/topic/governance/brief/anti-corruption>
- Your Public Interest Registry & Nonprofit Tech for Good. (2017). 2017 Global Trends in Giving Report. Retrieved from
https://gallery.mailchimp.com/feb87794e3b3c6cb0d7949bdf/files/d9fede24402-d-48b69-ce5-51429de9c88e/gg_report_english_9.7.17.pdf.pdf

من إصدارات المركز:



مؤشر الجوع
العالمي 2018



كيف تحدير
أزمة بفاعلية



الواقع النفسي
للمرأة اللاجئة



تقرير الاتجاهات
العالمية للتبرع



حرائق غابات الأمازون



مركز رصد النزوح الداخلي
2018



الثقة في
مواجهة التشكيك



دليل إدارة
الحملات التسويقية



خلاصات معرفية



نشرة أثر



برامج التحقق من خلفية
الجهات والأفراد



الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية
International Islamic Charity Organization

WWW.IICO.ORG
RESEARCH@IICO.ORG

الخط الساخن
1808 300 | GCPSIICO

